جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة مقدمة ومكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب : لعروسي نبيل

دور الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية (2010-2020)

خوني يوسف	أستاذ محاضر	مناقشا
ابراتشة فريد	استاذ محاضر	مناقشا
حريزي زكرياء	استاذ محاضر	مشرفا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

أولاً وقبل كل شيء نحمد الله ونشكره على كل النعم التي وهبنا إياها،

ثم نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف **زكرياء حريزي** على كل النصائح

والارشادات التي قدمها لنا،

والى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة سواءً كان من قريب أو بعيد.

إلى من أوجب الله تعالى على برها،سبحانه وتعالى جنان الخلد تحتت قدميها ،الى من سهرت من اجلي الليالي ،إلى أغلى الناس في الوجود الى أمي الغالية.

إلى أعز ما عندي،

إبنتي قرة عيني (سيليا)

إلى شريكة حياتي ورفيقة دربي زوجتي الغالية

إلى زملائي في العمل ببلدية بليمور إلى زملائي في الدفعة ،إلى كل الذين أحبهم أهدي هذا العمل العلمي.

لعروسي نبيل

استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم: نبيل اللقب: لعروسي

اسم الأب: عبد الرحمان اسم ولقب الأم: زوينة صديقي

تاريخ الازدياد: 14 مارس 1988 مكان الازدياد: برج بوعريريج

رقم الهاتف: 0670.06.63.37

البريد الالكتروني: NABILLAROUSSI34@GMAIL.COM

العنوان الشخصي: بلدية بلعيور. دائرة برج الغدير. ولاية برج بوعريريج

الباكالوريا:

المعدل: 12.20 الشعبة/التخصص: الآداب والعلوم الإسلامية سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2006

الليسانس:

تخصص الليسانس: تنظيم سياسي وإداري الدفعة/سنة التخرج: 2010.

الماستر:

تخصص الماستر: إدارة محلية الدفعة/ سنة التخرج: 2022/2021

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف: [X] عاطل عن العمل: [ ]

في حالة موظف:

وظيف عمومي: X قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة: المجلس الشعبي البلدي (البلدية) اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل: متصرف إداري

الصيغة:

موظف دائم: X موظف في إطار عقود: نوع العقد:

امضاء الطالب

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): العروسي نبيل الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109922220280 والصادرة بتاريخ: 2022/07/28

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور الهيئة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر (2015 - 2020).

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

مقدمة

مقدمة:

مع بدايات القرن العشرين حدثت طفرة هائلة في المجال التكنولوجي على المستوى العالمي، ترتب عليها ضرورة استخدام جميع المؤسسات لأنماط ادارية حديثة تواكب التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبرز من هذه الانماط الادارة الالكترونية التي حلت محل الادارة التقليدية مما ادى الى تهاوي المعاملات الورقية.

ولمواكبة هذه التغيرات في مجال تقنية المعلومات الادارية كان لزاما احداث تغييرات شاملة في الاساليب والهياكل التنظيمية والتشريعات التي تقوم عليها الادارة التقليدية وهذا العمل على تهيئة وتكون الموارد البشرية حتى يتسنى تطبيق مبادئ الادارة الالكترونية سعيا لتحقيق السرعة والجودة في تقديم الخدمات وكذا تخفيف التكاليف وتبسيط الاجراءات الادارية فضلا عن تحقيق الشفافية في الادارة ومكافحة الفساد الاداري.

تعتمد الادارة الالكترونية على استخدام تكنولوجيا المعلومات خاصة تطبيقات الانترنت المبنية على شبكة المواقع الالكترونية، لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، اضافة الى تقديم الخدمات لقطاع الاعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عاليتين بما يحقق العدالة والمساواة.

نظرا لما يشهده العالم من ثورة معلوماتية والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور مفاهيم جديدة من بينها مفهوم الإدارة الالكترونية الذي أصبح يمثل مجالا واسعا لاهتمامات الباحثين ومجال يحظى باهتمام بالغ من الحكومات وصانعي القرار في العديد

من الدول وضرورة التحول من الحكومة بصورتها التقليدية إلى الالكترونية أضحت من الضرورات الحتمية التي تسعى إلى تطبيقها كل دولة عصرية تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية ولا تتخلف عن هذه النهضة المعلوماتية وذلك لما لها من ايجابيات خاصة في مجال المرافق العامة وما تقدمه من خدمات ما يجعل التحول اليه أصبح إلزاميا لما يلعبه من ادوار في سرعة الانجاز وتخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات الإدارية فضلا عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية وعلى رأسها الفساد الإداري.

يعد الفساد الإداري مشكلة عالمية يترتب عليها نتائج وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء فالفساد يعوق معدلات النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في المنظمات العامة ويضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية بالدولة ويعرقل بناء الديمقراطية ويقلص مجال دولة القانون وغيرها من الآثار السلبية التي تنجم عن أعمال الفساد داخل الإدارة لذلك أصبحت محاربته مسالة اجتماعية تمس جميع القطاعات بما فيها القطاع الإداري.

كما يعتبر الفساد الإداري ظاهرة خطيرة عانت منها دول العالم والتي سعت للقضاء عليها بشكل نهائي والتي انتشرت بشكل رهيب داخل الاجهزة الإدارية بفعل عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة من ممارسة الرقابة عليها أو بسبب جهل المواطنين كما أن امتلاك السلطة يدفع أصحابها بأعمال تتنافى مع أخلاقيات الوظيفة العامة وغيرها من الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد داخل الإدارة واستفحالها.

وقد بدأت الجزائر في مطلع الألفية الجديدة في تبني رؤية وطنية للتحول الرقمي في إدارتها العامة والذي وضع تصورا للتحول الشامل نحو تبني الرقمنة في قطاعات واسعة من الإدارة العامة الجزائرية من خلال تبسيط الاجراءات وخفض تكاليف ونفقات إقامة المرافق العامة فضلا عن إضفاء الشفافية على الإدارة وتعاملاتها وبياناتها في مواجهة الجهات التي تمتلك سلطة الرقابة عليها بمختلف صور الرقابة (الإدارية، الوصائية، القضائية) وهذا للحد من ظاهرة الفساد وهذا هو موضوع المذكرة الذي سنتناول فيه كيفية تطبيق نظام الإدارة الالكترونية وكيف يساهم في دعم جهود عملية مكافحة الفساد الإداري.

أهمية الدراسة:

1-الناحية العلمية:

-محاولة اثراء المعرفة العلمية حول موضوع دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري

-محاولة اثراء المكتبة الجامعية بمذكرة حول دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري

2- الناحية العملية:

يعد موضوع الإدارة الالكترونية ذو أهمية بالغة لما له من دور كبير في محاربة الفساد الإداري الذي تعاني منها الكثير من الدول خاصة الدول المتخلفة ومنها الجزائر وطريقة تقديم الخدمات العامة في ظل الإدارة الالكترونية تقلل بدورها من أعمال الفساد وتحقيق رضا المواطنين وبعث الثقة والأمان بين الإدارة والمواطن للحد من ظاهرة الفساد الإداري.

أهداف الدراسة:

إن الغاية من هذه الدراسة هو الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها:

* إزالة الغموض والتعرف على مفهوم الإدارة الالكترونية.

* التعرف على ظاهرة الفساد الإداري وأسبابه واهم مظاهره وأكثرها انتشارا في العالم.

*معرفة كيف تساهم الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري.

مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية: تتمثل في رغبة الباحث الذاتية للبحث في هذا الموضوع والميل الشخصي لمواضيع الإدارة وعالم التكنولوجيا بالإضافة الى هذا الموضوع يزيد من خبرتي في مجال الإدارة كوني اشتغل في قطاع الادارة.

مبررات موضوعية: لعل اهم سبب هو حداثة موضوع الادارة الالكترونية والصعوبات التي تعتريه من اهم الاسباب الدافعة الى البحث فيه بالإضافة الى الفضول العلمي للبحث في واحد من احدث المواضيع واكثرها تعقيدا سواء من وجهه نظر المختصين في المجال او الباحثين وكذا تبيان الدور الحقيقي للأساليب الالكترونية المنتهجة للتقليل من هذه الظاهرة.

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر اداة لدراسة الظواهر او المشكلات من خلال وصفها بطريقة علمية للوصول الى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع اطر محددة للمشكلة من خلال تحليل المعلومات ثم جمعها، ولقد

استخدمناه في الدراسة من خلال تحديد كل من مفهوم الادارة الالكترونية وكذا الفساد الاداري ومظاهره وكذا تحديد الاليات الالكترونية للحد من الفساد الاداري وتحليلها وتمحيصها.

أدبيات الدراسة:

من اهم الدراسات السابقة التي تم الرجوع اليها والاعتماد عليها ما يلي:

-تم الاعتماد على كتاب الدكتور محمود محمد معابرة الموسوم بالفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بالقانون الاداري الصادر عن دار الثقافة عمان 2011 حيث تم تخصيص دراسة عن موضوع الفساد الاداري، تهدف الى بيان اصل وجوده وتحديد معالمه واثره من خلال التعرف على مفهومه وادواته وعلاجه.

-مقال علمي من اعداد خالد عتيق سعيد عبد الله تحت عنوان ادارة المعرفة: مفهومها واهميتها وواقع تطبيقها في المكتبات العامة في دولة الامارات العربية المتحدة من وجهة نظر مديرها حيث سعت هاته الدراسة الى التعرف على واقع تبني مكفهوم ادارة المعرفة واهميتها في المكتبات العامة الاماراتية من وجهة نظر مدراء تلك المكتبات.

-مذكرة ماستر تخصص ادارة ومالية من اعداد الطالب جقبوب اسامة تحت عنوان دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري حيث توصل من خلال دراسته الى جملة من الاهداف اهمها تبيان دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري.

إشكالية الدراسة:

هناك أسباب عديدة وراء انتشار واتساع ظاهرة الفساد كما أن تجارب بعض الدول في

مكافحة الفساد أثبتت نجاح بعضها أو على الأقل التقليل منه كما أن نجاح هذه التجارب يتوقف على استخدام منظومة متكاملة وبذل جهود كبيرة لمحاربة الفساد ومن هنا نطرح الاشكالية التالية:

هل ساهمت الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2020؟

انطلاقا من هذه الاشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

-ما مفهوم الرقمنة؟

- ما مفهوم الفساد الإداري؟

- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري؟

- كيف تساهم الرقمنة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

-تحقيق الإدارة الجزائرية نتائج ايجابية في الحد من الفساد الإداري مرتبط بتطبيقات الإدارة الالكترونية.

- تطبيق الجزائر للرقمنة في الإدارات والمرافق العامة يقلص من ظاهرة الفساد ويحصره.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، من اجل تحليل ظاهرة الفساد

الإداري وإبراز أهم أسبابه والآثار الناجمة عنه، بالإضافة إلى التطرق إلى الإدارة الالكترونية وتوضيح أهدافها ومبادئها وكذا متطلبات التحول إليها كما يظهر الاعتماد على هذا المنهج كذلك عند التطرق لمدى مساهمة الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري وبيان الآليات والأساليب وما تقدمه من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

تقسيم الدراسة:

من اجل دراسة موضوع دور الرقمنة في محاربة الفساد الإداري ارتأينا تناول الدراسة من خلال مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية والفساد الإداري وينقسم إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول مفهوم الإدارة الالكترونية أما المبحث الثاني فقد كان حول الفساد الإداري أما المبحث الثالث تضمن إدارة المعرفة كمنطلق للإدارة الالكترونية.

وفي الفصل الثاني تناولنا تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجزائر في ثلاثة مباحث المبحث الأول آليات تنفيذ الإدارة الالكترونية في الجزائر أما المبحث الثاني فتناولنا مؤشرات الإدارة الالكترونية في الجزائر وأثرها في تحسين خدمة المواطنين أما المبحث الثالث مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر ودوره في ترقية الخدمة العمومية (2008-2013).

وفي الفصل الثالث تحت عنوان الإدارة الالكترونية كآلية فعالة في محاربة الفساد الإداري في الجزائر في ثلاثة مباحث المبحث الأول المشاركة الالكترونية كآلية في محاربة الفساد الإداري أما المبحث الثاني تحت عنوان دور مواقع التواصل الاجتماعي في محاربة الفساد

الإداري وأخيرا المبحث الثالث بعنوان التحديات التي تواجه الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري وفي الأخير خاتمة الدراسة.

تحديد المصطلحات:

الادارة الالكترونية: صورة حديثة من صور الادارة والتي تعتمد على الوسائل الحديثة وتلغي الادارة التقليدية الورقية.

الفساد الاداري: يعتبر من اكثر انواع الفساد خطورة بالنظر للأضرار الكبيرة التي يلحقها بالمجتمع والمصالح العامة والاقتصاد الوطني وقوة الدولة بشكل عام.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة:

- نقص المراجع في مجال الإدارة الالكترونية إلا مجموعة من المقالات والمذكرات.
- ندرة البحوث والدراسات التي تهتم بموضوع مكافحة الفساد الإداري.
- كون موضوع الإدارة الالكترونية في الجزائر حديث النشأة يصعب المناقشة والتحليل فيه.
- احتواء الكتب والمراجع على نفس المعلومات فيما يتعلق بمفهوم الفساد الإداري.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

لقد اصبح التغيير بموجب التطورات المتسارعة التي شهدها العالم المعاصر ضرورة حتمية للتغيير في الدول والمنظمات وليس الانسان فقط حيث لم تعد المنظمات تعترف بالحدود والقيود للمحافظة على استقرارها، الا اذا كانت لها قابلية التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، مما فرض عليها تغيير اساليبها التقليدية في الادارة وتبني مفاهيم جديدة وحديثة لتحقيق اهدافها بكفاءة من خلال تطبيق الادارة الالكترونية والتحول نحو تطبيق هذه الادارة الحديثة لانها اصلحت نهجا عالميا يتبغي اتباعه من خلال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القيام بالاعمال الادارية المطلوبة وادخال وتطبيق الادارة الالكترونية في ادارة خدمات جميع اعمال الجهات الحكومية والقطاعات الادارية وما يتطلبه ذلك من تهيئة ادارية وتشريعية وتقنية بالاضافة الى التهيئة الاجتماعية داخل الدولة

وتعتمد الادارة الالكترونية على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة بصورة تحقق تكامل الرؤية ومن ثم اداء الاعمال.[1]

[1] – فداء حامد، الادارة الالكترونية الاسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2015، ص 220-219

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية

إن الإدارة الالكترونية أو الحكومة الالكترونية كلها مصطلحات ظهرت في الفترة الاخيرة قرينة بتطور ثورة المعلومات وثورة الاتصالات الحديثة بما فيها تزايد استخدام الحاسوب الآلي وشبكاته وكافة تطبيقاته الأمر الذي أدى إلى اتصال الجهات الحكومية أو الخاصة ببعضها البعض في نطاق المكان الواحد أو في أماكن عدة وذلك عن طريق شبكات اتصال أدت إلى تكوين وحدة حاسوبية واحدة ومن ثم أصبحت بمثابة البنية التحتية للإدارة الالكترونية أو الإدارة الرقمية وهي المدرسة الأحدث في الإدارة التي تقوم على استخدام الأنترانت وشبكات الأعمال في انجاز وظائف الإدارة (التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة الالكترونية)

إن الإدارة الالكترونية ليست مسالة فنية فحسب ولكنها مسالة حضارية وثقافية فهي ترتبط بتغير قيم ومفاهيم وعادات سائدة بين المواطنين فالأخذ بمفهوم الإدارة الالكترونية سوف يؤدي بالضرورة لزيادة الكفاءة والفاعلية للـجهاز الحـكومي.

المطلب الأول: الادارة الالكترونية (تعريفها ونشأتها)

الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية

يعتبر مصطلح الإدارة الالكترونية من المصطلحات العلمية المستحدثة تمام في مجال العلوم العصرية والتي أشار إلى بعض موضوعاتها القليل جدا من البحوث والدراسات والكتابات العلمية السابقة ومن التعريفات الشائعة للإدارة الالكترونية مايلي:

عرفها البنك الدولي بأنها " مصطلح حديث يشير الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات الى المواطن ومجتمع الاعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الاجرائية الحكومية ويقضي على الفساد، واعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية، والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة"[1]

وهناك من يرى بانها مرادف بانها مرادف لعمليات تبسيط الاجراءات الحكومية، وتيسير النظام البيروقراطي امام المواطنين من خلال ايصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل في إطار من النزاهة والشفافية والمساءلة الحكومية[2]

عرفها كل من مزهر شعبان العاني" بانها استراتيجية ادارية في عصر المعلوماتية غايتها التوظيف الامثل للموارد المعلوماتية وفي اطار الكتروني حديث، وفي ظل اعتبارات التشغيل

[1]– حماد مختار، تأثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007، ص 50.

[2]– ياسر محمد عبد العال، الادارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2016، ص 71.

السليم للموارد البشرية والمادية وبالأسلوب الالكتروني، ليصار الى تحقيق الكفاءة في تسخير الجهود وانفاق الاموال لبلوغ الغايات المستهدفة من قبل المنظمة المعنية"[1]

كما عرفها اخرون" بانها الجهود الادارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الاعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر اجهزة الحاسوب وشبكات الانترنت، مع ضمان سرية امن المعلومات المتناقلة"[2]

كما عرفها الدكتور محمد سمير احمد بانها " استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة او التنظيم او الاجراءات او التجارة او الاعلان "[3]

كما عرفها السالمي علاء عبد الرزاق بانها " الاستغناء عن المعاملات الورقية واحلال المكتب الالكتروني، عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة الى اجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا"[4]

ان الادارة الالكترونية "هي استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة والمعلومات في تيسير سبل اداء الادارات الحكومية لخدماتها العامة الالكترونية ذات القيمة والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل

[1]– مزهر شعبان العاني، شوفي ناجي جواد، الادارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 33

[2]– حسين محمد الحسن، الادارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 39.

[3]– محمد سمير احمد، الادارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص27.

[4]– السالمي علاء عبد الرزاق محمد، الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007، ص 32.

الاتصال الالكترونية عبر بوابة واحدة"[1]

هناك من يعرفها بانها "مجموعة الانشطة الحكومية التي تعتمد على على الانترنت والاتصالات الالكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة، لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للارفارد والحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر وسهولة"[2]

حسب بعض الباحثين فانه بمكن تعريف الادارة الالكترونية بانها " قدرة الاجهزة الحكومية على تبادل المعلومات فيما بينها من جهة، وتقديم الخدمات للمواطنين والقطاع العام من جهة اخرى، وذلك بسرعة وتكلفة منخفضة عبر شبكات الانترنت مع ضمان سرية وامن المعلومات المتناقلة في اي وقت وفي اي مكان"[3]

كما يوجد تعريف تبنته الحكومة البريطانية ويقوم على اساس ان الادارة الالكترونية "هي قيام الادارات الحكومية المحلية بتقديم خدمات عبر ادوات ووسائل الكترونية وتحتوي هذه الوسائل الالكترونية على خطوط اتصال هاتف او انترنت وبغض النظر عن طريقة استخدامها (حاسوب الي او جهاز مرئي رقمي او اي اداة اخرى)[4]

-هي تطبيق واستخدام مايسمى بتقنية الاتصال والمعلومات في الاجهزة الحكومية واستثمارها الكامل والفعال في تسهيل الخدمات الحكومية وتوطيد العلاقات بشكل كفء مع العامة والعديد من الوحدات الحكومية في كافة انحاء العالم[5]

-الحكومة الالكترونية هي مصطلح مرتبط بشكل اساسي بالقانون الدستوري وهنا للدلالة على السلطة الحاكمة اما فيما يخص مصطلح الحكومة الالكترونية فليس المقصود منه ممارسة الحكم بالطرق الالكترونية وانما يقصد به توظيف شبكة الانترنت لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية

[1]- هيم الفلكاوي، الحكومة الالكترونية، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد 19، السنة الخامسة، نوفمبر، 2002، ص 50

[2]- محمد المتولي، ادارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، بحص قدم الى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من 24-26 ابريل، 2003 ص 24

[3]- محمود صدام جبر، الموجة الالكترونية القادمة: الحكومة الالكترونية، مجلة الاداري، مسقط. العدد 91، ديسمبر2002، ص 21

[4]- عمر موسى جعفر القريشي، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015 ص 21

[5]- محمد القدوة، الحكومة الالكترونية والادارة المعاصرة، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 17-18

للمواطنين وبالتالي افضل تسمية يمكن استخدامها للدلالة على استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال هي "الادارة الالكترونية"[1]

-وكتعريف اخر الادارة الالكترونية هي انجاز المعاملات الادارية وتقديم الخدمات عن طريق شبكة الانترنت وهذا دون ان يضطر العملاء الى الانتقال الى الادارة شخصيا للقيام باعمالهم وما يرافق ذلك من اهدار في الوقت وكذا في الجهد والطاقات[2]

كما يطلق عليها "الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحويلها لتكون الوسيط الاساسي للعمل فهي ادارة بلا ورق تعتمد على الارشيف والبريد والمفكرات الالكترونية وتعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم. [3]

-الادارة الالكترونية "هي تنفيذ كافة المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن او قطاعات الاعمال من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. [4]

كما عرفها الاستاذ الدكتور سعد غالب ياسين بانها " منظومة الاعمال والانشطة التي يتم تنغيذها الكترونيا وعبر الشبكات". [5]

الفرع الثاني: نشأة الإدارة الالكترونية

ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالادارة الالكترونية ظهر مع بداية اهتمام الحكومات

[1]- عبد الفتاح بيومي المجاري، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2004، ص17

[2]- شريف الحموي، الاتجاهات الحديثة في دار المكاتب والسكرتاريا، دار يافا للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 20

[3]- الحمادي، عبد العزيز بسام، مفاهيم ومتطلبات الحكومة الالكترونية، معهد الادارة العامة، مؤتمر الحكومة الالكترونية، الرياض(29يناير) 2002، ص 32

[4]- توفيق عبد الرحمن، الادارة الالكترونية، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للادارة، 2003، ص 95

[5]- سعد غالب ياسين، الادارة الالكترونية، عمان، دار اليازوري العلمية، 2009، ص 12

وتوجيهها نحو تحقيق شفافية التعامل وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

ونستطيع القول أن بدايات الادارة الالكترونية وخاصة في جانب (أتمتة المكاتب) بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1960 عندما تم ابتكار مصطلح معالج الكلمات على فعاليات طابعتها الكهربائية وكان سبب إطلاق هذا المصطلح هو لفت نظر الإدارة في المكاتب إلى إنتاج هذه الطابعات وربطها مع الحاسوب[1]

وبدأت فكرة الإدارة الالكترونية كأحد النظم الحديثة في الإدارة تطرح نفسها في عام 1992 أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي بيل كلنتون حين أعلن انه يريد أن يجعل من التطور المتسارع في مجال المعلومات حجر زاوية في البنية الأساسية القومية وفي عام 1993 كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بدا الخطوات الأولى في تنفيذ الإدارة الالكترونية وتاريخيا كانت الخدمة الحكومية تشكل هاجسا لدى المواطنين فعندما يتحتم اتصالهم بالإدارات العمومية يتوقعون فترات انتظار طويلة وإجراءات مرهقة، وأحيانا يتعرضون للاستغلال مما يجعلهم ضحايا لفساد الأعوان والأجهزة الإدارية فقد كانت واحدة من أعظم المشاكل لأي شخص لديه تعامل مع الحكومة[2]

[1]– علاء عبد الرزاق السالمي، الادارة الالكترونية، عمان ودار وائل للنشر 2008، ص 32

[2]– مصطفى بوشامة، مداخلة بعنوان "الحكومة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. نحو حكومة الكترونية –دراسة حالة بعض التجارب الدولية النموذجية–"، الملتقى العلمي الدولي حول:متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر –دراسة تجارب بهض الدول– يومي 13، 14 ماي 2013، البليدة:جامعة سعاد دحلب، 2013، ص2

أما في العالم العربي فان التحول إلى الإدارة الالكترونية واجهته عدة صعوبات وعراقيل رغم المجهودات الكبيرة التي بذلت من طرف هاته الدول إلا انه نجد بعض الدول العربية المشرق العربي قد حققت نجاحا باهرا في هذا المجال في حين نجد تطبيقات بسيطة لبعض الدول فيها الجزائر التي لازالت بعيدة كل البعد عن التطبيق الكامل والحقيقي للادارة الالكترونية. [1]

الفرع الثالث: المفاهيم المرتبطة بالإدارة الالكترونية

انه بالنظر الى حداثة مصطلح الادارة الالكترونية فان هناك بعض المصطلحات الاخرى المتداولة والتي كثيرا ما يتم الخلط بينها وبين الادارة الالكترونية من بينها الحكومة الالكترونية والاعمال الالكترونية

01-الحكومة الالكترونية

هذا المصلح حديث ايضا نسبيا ولهذا هناك عدة تعاريف له سواء من خلال البنك الدولي او الامم المتحدة او من خلال الكتاب ووكل حسب المنظور الذي يعتمده وهناك من يستعمل مصطلح الحكومة الالكترونية بدلا من الادارة الالكترونية لكن بالمقارنة بين المعنى الشائع للحكومة الالكترونية بالمعنى الدستوري للحكومة فانه قد لاحظ عدم تطابق بين معنى " الحكومة" في الامرين لان مهمة الحكومة هو وضع السياسة العامة اما مهمة الادارة فهي تنفيذ السياسة

[1] – مسعودي مسعودة، مذكرة مقدمة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية:تخصص سياسات عامة وتنمية، الادارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري، دراسة حالة بلدية اولاد خالد–ولاية سعيدة–ص3

العامة وهاته الاخيرة يمكن ان تتم بالطريقة الرقمية. [1]

ومن بين اهم التعريفات العربية نذكر "انها مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات التي تقدمها الى المواطن من خلال استخدام التكنولوجيا"[2]

وهناك من يعرب عن مصطلح الحكومة الالكترونية بالحكومة الذكية كما يرى بعض الكتاب في هذا المجال ان مصطلح الادارة الالكترونية هو الادق لان المقصود ليس ممارسة الحكم بطريقة الكترونية وانما المقصود هو ادارة الامور التكنولوجية سواء على المستوى المركزي او المحلي.[3]

02-الاعمال الالكترونية

هي اجراء جميع الوظائف التي تقوم بها الادارة عن طريق شبكة الكترونية متصلة ببعضها البعض وكذلك تتصل بشبكة المعلومات اي ان الاعمال الالكترونية تشمل كلا من التجارة والتسويق وكذا الادارة الالكترونية اي تحويل كل الوظائف التقليدية الى الشكل الالكتروني.[4]

المطلب الثاني: مقومات الإدارة الالكترونية

[1]– راضية سنقوقة، دور الادارة الالكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثاني عشر، جانفي 2018 جامعة باتنة، ص 585

[2]– عمار بوحوش، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006، ص 182

[3]– مختار حماد، تاثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007ص08

[4]– راضية سنقوقة، دور الادارة الالكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثاني عشر، جانفي 2018 جامعة باتنة، ص586

تتميز الإدارة الالكترونية بعدة مبادئ وأسس وضعت بغرض تحقيق العديد من الاهداف أثناء ممارسة الإدارة الالكترونية وأيضا كنظام إداري حديث، تملك مجموعة من العناصر التي تميزها عن نظم الإدارة التقليدية وكل ذلك ذلك يشكل إجمالا مقومات للإدارة الالكترونية بمفهومها الواقعي تحتاج إلى بعض المقومات والعناصر التي تساهم في انجاز ما.

أولا-عتاد الحاسوب الالي:

ويقصد به اجهزة الحاسوب وملحقاتها اللازمة لتشغيل مواقع الادارة ويجب مراعاة توافق الامكانيات اللازم توفيرها في هذه الاجهزة مع طبيعة عمل الادارة فقد تحتاج بعض الجهات الى اجهزة ذات مواصفات معينة من حيث السرعة وسعة التخزين والحجم ونظرا لتطور برامج الحاسوب والزيادة المستمرة في عدد مستخدمي الاجهزة في المؤسسات فانه من الافضل للمؤسسة السعي وراء امتلاك احدث ما توصل اليه صانعو العتاد في العالم حتى تحقق ميزتين اساسيتين هما:

-توفير تكاليف التطوير المستمر وتكاليف الصيانة

-ملائمة عتاد الحاسوب للتطورات البرمجية وبرمجيات نظم المعلومات[1].

[1]- جيلالي بوزكري، الادارية الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وافاق، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص ادارة الاعمال والتسويق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016 ص56

ثانيا: البرمجيات

تعرف البرمجيات بانها "عبارة عن مجموعة او سلسلة من الايعازات التي تخبر الحاسوب عن كيفية اداء مهام معينة[1] أوهي "تعليمات مكتوبة بلغة خاصة يفهمها الحاسوب"[2]

كما يعرف البرنامج بانه "مجموعة من التعليمات المرتبطة فيما بينها وفق تسلسل منطقي ينفذها الحاسوب لاداء مهمة محددة"[3]

ثالثا: شبكات الاتصال

وهي تلك الحزم من الوصلات الالكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكات الانترنت وتملك الادارة شبكة الاتصال الخاصة بها والتي تحوي قاعدة البيانات والمعلومات التي يقوم عليها عمل الادارة من قوانين، قرارات، بيانات ومن خلالها تستطيع الادارة تحديد جهات الخلل ومسؤوليات كل موظف بالاضافة الى مراقبة الاداء كما يمكن ايضا لزبائن الادارة او المواطنين الولوج الى تلك الشبكات لتلقي الخدمات المتاحة او التواصل مع الادارة هبر البريد الالكتروني وتحتفظ الادارة بجميع تلك البيانات والمعاملات في ذاكرة الشبكة وتستطيع الوصول اليها باسرع وقت وبدقة كبيرة.[4]

رابعا: صناع المعرفة

وهم العنصر البشري المغذي للمعلومات والمستقبل لها وراس المال الحقيقي لاي مشروع

[1]– صباح بلقيدوم، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012–2013، ص141

[2]– غسان قاسم داود اللامي، تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات(دراسة استطلاعية بيئة عمل عراقية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، العراق، ص 11

[3]– بشير قناد، مبادئ الاعلام الالي، مكتبة المحمدية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 30

[4]– عادل حريزي، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019–2020، ص 21

ويمثل صناع المعرفة من الخبراء والمختصين، والقيادات الالكترونية من مديرين ومحللين للموارد المعرفية والكوادر الادارية، البنية الانسانية والوظيفية لمنظومة الادارة الالكترونية في قلب العناصر التقنية الثلاثة السابقة ويتولى صناع المعرفة ادارة التعاضد الاستراتيجي لعناصر الادارة الالكترونية من جهة وتغيير طرق التفكير السائدة للوصول الى ثقافة المعرفة من جهة اخرى وتضم القوى البشرية اصحاب التخصص الذين لهم خبرتهم في تطبيق تقنيات الادارة الحديثة وهم في الغالب من دارسي علم الادارة الحديثة القائم على تعظيم قيمة التقنية والاستفادة من امكانياتها.[1]

المطلب الثاني: مبادئ واهداف الادارة الالكترونية

تسعى كافة الحكومات من اجل دعم الادارة بالمعدات والوسائل الحديثة وذلك من اجل تطوير الادارة والاعتماد على العمل الالكتروني قصد تسهيل الحصول على البيانات والمعلومات وادخالها في اجهزة الحاسب الالي وتخزينها ثم الاستفادة منها في عمليات اتخاذ القرارات وانجاز الاعمال بسرعة وتقديم الخدمات للجمهور بكفاءة عالية وتكفلة منخفضة.

وترتكز الادارة الالكترونية على خدمة الزبون وتلبية طلباته فالهيئات الحكومية الان تسعى بجميع الوسائل لمتابعة البيانات والمعلومات عن الزبون ثم تحليلها والتعرف من خلالها على احتياجات المواطن قصد توفيرها.

الفرع الأول: مبادئ الإدارة الالكترونية

اولا: الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة فيها تنوع المهارات والكفاءات المهياة

[1]– مصطفى يوسف الكافي، الادارة الالكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2011، ص 78

مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الادارة، التركيز دائما على توظيف المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة وحسن استغلال بيئة الادارة الالكترونية عن طريق:

- معرفة الاشكال وايجاد حل له.
- ضرورة انتقاء المعلومات يجوهر الموضوع
- تحليل المعلومات المتوفرة تحليل دقيق. [1]

ثانيا: الادارة الالكترونية ليست بديلا عن الوسائل التقليدية

تقوم الادارة الالكترونية بتوفير خدمات عمومية للمواطنين والمؤسسات والادارات العمومية الاخرى والتي لا يمكن ان تكون بديلا نهائيا للوسائل التقليدية في توفير تلك الخدمات خاصة في المراحل الأولى لتطبيق الادارة الالكترونية ويعتمد نجاح هذا التطبيق على ضمان توفير متطلبات وشروط وتقنية والتزام تقوم به الادارات العمومية لتغير اساليب العمل الاداري التقليدي شاملة وجذرية. [2]

ثالثا: التركيز على النتائج ويقصد بهذا المبدا ان اهتمام الادارة الالكترونية ينصب على تحول الافكار الى نتائج مجسدة على ارض الواقع لان المواطن لا تهمه كثيرا فلسفة العمل وانما ما يهمه هو صحة العملية الالكترونية وبروز نتائجها على ارض الميدان فينبغي ان تحقق الادارة

[1]– مختار حماد، تاثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص ص 14–15

[2]– عماد بوقلاشي، الادارة الالكترونية ودورها في تحسين الادارات العمومية(دراسة حالة وزارة العدل)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010–2011، ص 89

الالكترونية فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبئ على المواطنين من حيث الجهد والوقت وتوفير خدمة دائمة على مدار الساعة وانجاز العمل بكفاءة عالية في وقت سريع.[1]

رابعا: سهولة الاستعمال والاتاحة

اي اتاحة تقنيات الادارة الالكترونية للجميع في المكاتب والجامعات، وفي كافة المجلات والميادين للاستفادة من مزاياها.

خامسا: تخفيض التكاليف والتغير المستمر

للاستثمار في مجال تكنولوجية المعلومات والاتصالات والتغير مبدا اساسي للإدارة الالكترونية بحيث انها تسعى بانتظام لتحسين واثراء ماهو موجود ورفع مستوى الاداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن او بقصد التفوق في التنافس.[2]

الفرع الثاني: أهداف الإدارة الالكترونية

أصبحت الإدارات العامة والخاصة مجبرة على تبني أفكار الإدارة الالكترونية لتسهيل عملية التفاعل بين موظفي الحكومة الالكترونية مع بعضهم البعض أو مع العملاء وتمكين المستخمدين من الاتصال والتنسيق معا ولإنجاز العديد من الأعمال ظهرت مزايا الإدارة الالكترونية ألا وهي

[1]– جقبوب اسامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص ادارة ومالية، دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري، جامعة العقيج اكلي محند اولحاج، البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، الجزائر، 2018، ص 10

[2]– عمار بوحوش، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار المغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2006، ص 189

–الوصول الى افضل خدمة بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة هذا ومما لاشك فيه أن تحول الجهات الحكومية وجهات القطاع الخاص إلى نظام الحكومة الالكترونية يعكس رغبة صادقة لدى هذه الجهات لتحقيق أهداف عظيمة تتفق وثورة المعلومات والاتصالات التي تحياها البشرية في الوقت الحالي وهو ما ينعكس على شكل أداء الوظيفة العامة أو الخاصة.

ومن ثمة تقديم الخدمات للجمهور بسهولة ويسر واقل تكلفة ومن اجل الوصول إلى أفضل خدمة فان الإدارة الالكترونية تهدف في النهاية لتقديم الخدمات إلى الجمهور أو العملاء بشكل لائق وبمواصفات تتفق وجودة الحكومة الالكترونية ذاتها ولذلك فان مخططي برامج الحكومة الالكترونية يراعون محاور عديدة يمكن من خلالها تحسين مستوى الخدمة المقدمة للجمهور.

ومن هذه المحاور محاولة تجوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي عند قيامه بعمله ذلك أن الحاسب الآلي وحسب البرامج المزود به الخاص بقاعدة البيانات يعطي نتائج يقينية لا مجال للخطأ فيها وهو ما يحقق السهولة في انجاز المعاملات الخاصة بالأفراد والشركات أو المؤسسات سيما وان نظام الحكومة الالكترونية يختصر الكثير من الإجراءات والمعاملات. [1]

– ترشيد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي والتقليل من الاجراءات المعقدة من خلال اعادة تنظيم العمل الاداري وتاهيل الكوادر البشرية وتزويدهم بالتقنيات الحديثة

[1]– د.محمد ياسر عبد العال، الادارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، جامعة الدول العربية، 2016، ص 74

– شفافية العمل الاداري وشفافية المعلومات وعرضها امام العملاء والمواطنين. [1]

– الربط بين القطاعين العام والخاص بفضل البيئة الالكترونية فالقطاع العام بحاجة للقطاع الخاص ليحصل على حاجيته من السلع والخدمات وهذا التواصل بين القطاعين يتم بطريقة إلكترونية. [2]

المطلب الثالث: متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الالكترونية

للتحول إلى الادارة الالكترونية والسهر على تطبيقها تطبيقا صحيحا نحتاج إلى توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية والأساسية للتطبيق السليم للإدارة الالكترونية والتي سنتطرق إليها كالآتي:

الفرع الأول: متطلبات التحول إلى الإدارة الالكترونية

لاشك ان اي مشروع جديد تريد الحكومة تطبيقه خاصة اذا تعلق بميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل مشروع الادارة الالكترونية فانه يحتاج الى عدة متطلبات قد لا تتوفر بالدولة وان توفرت فليس بالقدر الكافي كما انه يواجه عدة تحديات تفرضها عدة عوامل وهذا في كل مرحلة من مراحل تطبيق المشروع

أولا: المتطلبات الإدارية والقانونية

[1]– احمد بن عيشاوي، اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مستويات العمال، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، 2008، ص 289

[2]– نصيرة شيبوب، الادارة البنكية في الجزائر (دراسة ميدانية حول انظمة النقد الالي)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012–2013 ’ص 43

1- المتطلبات الإدارية تتمثل في:

تفهم ودعم مشاركة الموظفين في الادارة العامة عملية التحول ودعمها للمتغيرات الادارية والفنية التي يجب اتخاذها للتحول الى الادارة الالكترونية ووضع خطة استراتيجية لهذا التحول

- اعادة هندسة الهيكل التنظيمي ليدعم تقديم خدمات عامة ومميزة. [1]

ا- **القيادة والدعم الإداري:** من أهم العوامل المؤثرة في أي مشروع كان هو القيادة وهو المفتاح الرئيسي لنجاح أو فشل أي منها إذ أن دعم الإدارة وقدرتها على إيجاد بيئة مناسبة للعمل تلعب دورا رئيسيا في نجاح أي عمل أو فشله كما أن التزام القيادة يعتبر أمرا ضروريا لدعم كل نقطة من نقاط إستراتيجية المؤسسة كذلك متابعة القيادة للمشروع وتقديم المعلومات المرتدة سيضمن نجاح المشروع وتطويره كما أن قناعة واهتمام ومساندة الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات كافة يعتبر احد العوامل المساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الإدارة الالكترونية.

ب- **الهيكل التنظيمي:** أصبح النموذج الهرمي التقليدي للمؤسسة غير ملائم لنماذج الأعمال الجديدة في عصر تكنولوجيا المعلومات والأعمال الالكترونية إذ نجد أن الهياكل التنظيمية للأعمال الالكترونية هي المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبة بنسيج من الاتصالات ويتطلب تطبيق الإدارة الالكترونية إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب بحيث تتناسب مع مبادئ الإدارة الالكترونية وذلك عن طريق استحداث

[1]- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر العربي، الجزء الأول، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 93

إدارات جديدة أو إلغاء أو دمج بعض الإدارات مع بعضها البعض وإعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق الإدارة الالكترونية بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفعالية مع مراعاة أن يتم التحول في إطار زمني متدرج من المراحل التطويرية. [1]

ج- تدريب وتاهيل الموظفين: الموظف هو العنصر الأساسي للتحول إلى الإدارة الالكترونية لذا لابد من تدريب وتأهيل الموظفين لانجاز الأعمال غير الوسائل الالكترونية التي توفرها الإدارة وذلك يتطلب دورات تدريبية وأساليب تعليمية على كافة المستويات. [2]

ويفضل ان تطبق عمليات التدريب والتكوين بواسكة معاهد او مراكز متخصصة تشرف عليها الحكومة. [3]

ومن بين اهم مبادئ الادارة الالكترونية هي كونها عملية شاملة ومتناسقة فكما تعنى بالتقنية لعنى ايضا بالافراد القائمين عليها بشكل منسجم وتاتي اهمية التدريب والتكوين للموارد البشرية لإرساء الادارة الالكترونية من عدة اسباب اهمها: تغير الوظائف الادارية والمهارات المطلوبة، [4] وذلك بسبب الاعتماد اكثر على الوسائل والاساليب الالكترونية في تنفيذ الاعمال فتختفي بعض

[1]- موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي، (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا)، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09، الجزائر، 2011، ص 90

[2]- لمين علوطي، الادارة الالكترونية للموارد البشرية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 24، المركز الجامعي يحيى فارس، المدية، 2008، ص 147

[3]- ربحي مصطفى عليان، الادارة الالكترونية، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، ص 33

[4]- محمد بن احمد بن محمد الفرازي "اثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم برامج وسياسات ادارة الموارد البشرية:نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان "، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص:ادارة الاعمال، اللاذقية، جامعة تشرين، 2009، ص 101

الوظائف وتدمج وظائف اخرى ويتم توفير وظائف تعتمد على المعرفة التقنية فلابد من توافر الفرد القادر على التعامل مع الوسائل والاساليب الالكترونية كالمبرمجين ومدخلي المعلومات وتقنيين ومديرين ومستشارين ووسطاء في مجال البيانات والمعلومات. [1]

2- وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفقا للمستجدات: من اهم متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية هي ايجاد اطار تشريعي متكامل ومنظومة قانوني تتماشى مع نظام الادارة الجديد لما يضمن مراعاة المستجدات ويستوعب التطور المستمر في اليات عمل الادارة الالكترونية ويجدر الاشارة الى ان العديد من الحكومات قد سارعت حتى قبل تبني تطبيق نظام الادارة الالكترونية وكاستجابة لتطوير قطاع الاعمال الى ايجاد تشريعات تتعلق بالتجارة والجرائم الالكترونية وتم اعتماد برامج تدريب وتدريس للقضاة واعوانهم كما يجب ان لا تكون النصوص القانونية والمفاهيم التشريعية حجر عثرة امام الاصلاح الاداري. [2]

ثانيا: المتطلبات البشرية والمتطلبات المالية

1- المتطلبات البشرية: من أهم العناصر المساهمة في تطبيق الإدارة الالكترونية نجد العنصر البشري ويعتبر ذو أهمية بالغة كونه مكتشفها ومطورها وجعلها جاهزة للاستعمال وضمان نجاح شروع الإدارة الالكترونية مرهون بتوفير العناصر البشرية المؤهلة لذلك أي المدربون لمواكبة

[1]- عادل حرحوش المفرجي واخرون، الادارة الالكترونية (مرتكزات فكرية ومتطلبات تاسيس عملية)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2007، ص 121

[2]- عبد الباسط بن عبيد، مداخلة بعنوان" اهمية تدريب الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول:متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، دراسة تجارب بعض الدول يومي13-14، البليدة، جامعة سعد دحلب، 2013، ص8

التحول الجديد وذلك عن طريق البرامج التدريبية والأساليب التعليمية.

2- المتطلبات المادية: يعد مشروع الإدارة الالكترونية من المشاريع التي تحتاج إلى أموال طائلة لكي نضمن له الاستمرار النجاح وبلوغ الأهداف المنشودة من تحسين مستوى البنية التحتية وتوفير الاجهزة والادوات اللازمة والبرامج الالكترونية وتحديثها من وقت لاخر وتدريب العناصر البشرية باستمرار والتطرق للاعتمادات. [1]

ثالثا: المتطلبات الأمنية والمتطلبات التقنية

1- المتطلبات الأمنية:

بالرغم من كل من الامتيازات والخدمات الايجابية التي قدمها لنا عصر المعلوماتية إلا أن هناك عدة تحديات تواجهه ومن بينها توفير الأمن الالكتروني ونقصد به المحافظة على سرية المعلومات الشخصية للأفراد وضمان امن وحماية قواعد البيانات ضد الاختراقات وانتهاك خصوصية معلومات المستخدمين. [2]

2- المتطلبات التقنية: ويقصد بها توفير البنية التحتية للإدارة الالكترونية والتي من خلالها توفير المعلومات ونقلها بدقة وسرية تامة وهي الأجهزة والتقنيات والمعدات والبرامج وقواعد البيانات بحيث تكون جاهزة للاستخدام الفردي أو المؤسساتي فتوفير التكنولوجيا والتجهيزات

[1]- العمري نوها، دور الادارة الالكترونية في سير المرفق العام، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص ادارة ومالية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2016-2017، ص 19

[2]- موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي، (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا)، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09، الجزائر، 2011، ص 92

المناسبة هو مطلب من متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الالكترونية والبنية التحتية التقنية. [1]

الفرع الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية

يجابه تطبيق الإدارة الالكترونية تحديات مختلفة تتباين من نموذج لأخر تبعا لنوع البيئة التي تعمل في محيطها كل إدارة وعموما يمكن التطرق لبعض المعوقات التي تكاد تعترض اغلب برامج الإدارة الالكترونية فيما يلي:

-المعوقات السياسية:

التي تتلخص في ضعف الارادة السياسية وهشاشة الحكومات خاصة في الدول النامية وهذا يؤثر على توفير الموارد اللازمة لدعم الحكومة الالكترونية

-المعوقات القانونية:

تتمثل في عدم توفير الاطار القانوني الملائم لتطبيق نظام الحكومة الالكترونية وذلك يعود لأسباب منها:بطء عملية التشريع، عدم وضوح الرؤية بالنسبة للقائمين على الشؤون القانونية والغموض الذي يكتنف التعاملات الالكترونية والمفاهيم الجديدة، التطور المستمر في العالم الرقمي. [2]

[1]– عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية، بلدية الكاليتوس العاصمة، اطروحة نهاية الدراسة بنسب شهادة دكتوراه ل، م، د في علم الاجتماع، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 77

[2]– شعبان فرج، الحكومة الالكترونية:اطارها النظري والمفاهيمي، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول "متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر:تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب، البليدة–الجزائر، 2013، ص 17

-المعوقات الادارية:

-وجود تفاوت في اخذ المنظمات باسباب تفعيل الانظمة المعلوماتية الادارية

-ضعف تكامل التخطيط والتحليل والقدرة على التنبؤ والمواءمة بين الحاجات المتنوعة والمتعارضة احيانا.

- عدم تحقيق التوازن بين خطة المنظمة والاستراتيجية العامة لنظرا لتعدد المنظمات والاجهزة الحكومية.[1]

-التمسك بالمركزية وعدم الرضا بالتغيير الاداري

الرؤية الضبابية للإدارة الالكترونية وعدم استيعاب أهدافها.[2]

-المعوقات التقنية:

-الافتقار لبنية تحتية مناسبة لمشروع الادارة الالكترونية

-الافتقار للخبرة اللازمة في التقنيات الدقيقة

-تعارض الانظمة المعلوماتية المعتمدة مع حفظ الامن المعلوماتي

-عدم فعالية نظام الحماية وهذا احتمال وارد فقد يتعرض موقع الحكومة الالكترونية للقرصنة

[1]- محمد نور بن ياسين فطاني، عصام بن يحيى الفيلالي، الحكومة الالكترونية، مجلة نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، العدد، 1427، 09 هـ جدة، ص 53

[2]- عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، اطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل، م، د في علم الاجتماع، تخصص ادارة الاعمال، 2015-2016، ص 77

والاختراق. [1]

-المعوقات البشرية:

-ضعف الوعي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى التنظيمي

-قلة برامج التدريب في مجال استخدام التقنية الحديثة

-ضعف المعرفة الكافية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال مما يؤدي الى مقاومة بعض القيادات والموظفين للتغيير خوفا من فقدان السلطة

-ضعف الحوافز المادية والمعنوية ما يحد من طموح العاملين غي متابعة التعليم والتدريب في مجال نظام المعلومات الادارية مما يخفض اكتسابهم المهارات اللازمة. [2]

[1]- عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 87

[2]- ساري عوض الحسنات، معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات الفلسطينية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات التربوية، تخصص ادارة تربوية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011، ص54

المبحث الثاني: مفهوم الفساد الإداري

يعتبر الفساد اكبر عائق يقف أمام أي مشروع إصلاحي أو تنموي وهذا ما أثبته التاريخ منذ قرون خلت فالفساد ليس بالظاهرة الجديدة بل هو ظاهرة قديمة لكنها تتكيف مع ظروف كل عصر وكل مجتمع وتعرقل كل جهود اصلاح او تنمية فيه ومن بين المشاريع التي تتاثر بظاهرة الفساد وبشكل كبير مشروع الحكومة الالكترونية الذي يقضي عليه الفساد وهو لا يزال في بداياته وان نجح وتخطى مراحله الأولى التحضيرية فانه لا يسلم منه في مراحل تنفيذه ومن هنا سنتطرق في هذا المبحث الى تعريف الفساد، مظاهره، خصائصه

المطلب الأول: الفساد الإداري (تعريفه، مظاهره، خصائصه)

باعتبار الفساد احد اهم القضايا المطروحة على اجنده العديد من الحكومات نظرا لاهميته واثره الكبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول على حد سواء وكونه معضلة حقيقية تتطلب تكاثف الجهود للحد منها لذا سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم الفساد والاحاطة بجميع ابعاده وتحديد خصائصه.

الفرع الأول: تعريف الفساد الاداري

يصعب إيجاد تعريف موحد للفساد الإداري، وهذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها: تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها وتنوع المشاركين في نقاشها وبحثها حيث ينتمون لحقول معرفية عديدة مثل العلوم القانونية والسياسية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية بالإضافة إلى الاختلاف في المواقف

الايدولوجية وتباين الميول والاتجاهات لدى الباحثين. [1]

1- الفساد لغة: ويعني فساد شئ ما، كفساد الغذاء وتحوله عن حالته إلى حالة أخرى أو تحلل عناصره، بحيث تفتقد العناصر المفيدة قيمتها وتتكاثر العناصر الضارة مسببة تعفنه، والفساد هو من الجذر فسد وهو ضد صلح والفساد هو لغة البطلان. [2]

-الفساد لغة من فسد، فسد الشئ والمفسدة ضد المصلحة وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته. [3]

2- الفساد اصطلاحا: هو سلوك اجتماعي يرتبط بالانحراف عن القيم الاجتماعية والاعراف السائدة، قصور القيم ومخرجات الانحراف السلوكي، اشباع الاطماع المالية، سوء استخدام السلطة والتهرب من الكلفة الواجبة للحصول على منافع غير مشروعة. [4]

-كما يعرف الفساد بانه" استغلال السلطة للحصول على ربح او منفعة او فائدة لصالح شخص او جماعة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون او لمعايير السلوك الاخلاقي الراقي ". [5]

---

[1]- الهاشمي مزهود، مصطفى باجي، دور الادارة الالكترونية في تكريس الشفافية الادارية ومكافحة الفساد الاداري والمالي، مخبر الدراسات القانونية التطبيقية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 185

[2]- ماجد الدين فيروز ابادي، القاموس المحيط، باب الدال فصل الفاء، دار الحديث، الطبعة08، القاهرة، 2005، ص 306

[3]- زين العابدين محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994، ص 503

[4]- نبيل بوفليح، سارة جريو، "دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد04، العدد، 2018، 02، ص121

[5]- عبد الله بن عبد الكريم السالم، استراتيجية الحد من الفساد الاداري(حالة دراسة المملكة العربية السعودية)ندوة ادارة المال العام، التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 6

-ويعرف ايضا على انه " سلوك لا اخلاقي غير مقبول بوصفه خيانة للامانة العامة والثقة الموكلة للموظف العام".[1]

-عرف ايضا بانه " سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية او هو استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على كسب غير مشروع او منافع يعتذر تحقيقها بطريقة مشروعة".[2]

-عرفه السيد شتار بانه "استخدام السلطة العامة من اجل كسب او ربح شخص، او من اجل تحقيق هيبة او مكانة اجتماعية او من اجل تحقيق منفعة لجماعة او طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون او مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي وبذلك يتضمن الفساد انتهاكا للواجب العام وانحرافا عن المعايير الاخلاقية في التعامل".[3]

- عرف مشروع اتفاقية الامم المتحدة لمنع الفساد بانه "القيام باعمال تمثل اداء غير سليم للواجب او اساءة استغلال لموقع او سلطة بما غي ذلك افعال الاغفال اوقعا لمزية او سعيا للحمصول على مزية يوعد بها او تعرض او تطلب بشكل مباشر او غير مباشر او اثر قبول مزية ممنوحة

[1]- نجم عبود نجم، اخلاقيات الادارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2006، ص353

[2]- عامر الكبيسي، الفساد الاداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للادارة، يونيو 2000، ص ص1-2

[3]- شتار، السيد علي، الفساد الاداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، الاسكندرية، 2003، ص ص 1-2

بشكل سواء للشخص ذاته او لصالح شخص اخر".[1]

–وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بانه " كل عمل يتضمن استخدام المنصبي العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه او لجماعته".[2]

– ويرى بيرلاكوم ان الفساد في حقيقته يشير الى نوعين من الانحراف:

الأول: سلوك صاحب سلطة يستخدم وضعه القوى في اطار وظائفه العامة او الخاصة لتجاوز القواعد المقررة اما لصالحه او لصالح شخص اخر

الثاني: تحريف او التحايل على قاعدة مهنية او مبدا اخلاقي حيث سكون العقاب غير محدد.[3]

الفرع الثاني: مظاهر الفساد الاداري

يرى استاذ الدراسات المقارنة للسياسات الالوروبية والامريكية غي جامعة واشنطن بالولايات المتحدة الامريكية "ارلوند هايدنهايم" ان المخالفات الاكثر شيوعا التي تؤدي الى الفساد الاداري هي:

& الرشوة & الاختلاس & الغش والتدليس

&الابتزاز &التعسف & المحسوبية & التزوير

[1]– علي جعفر عبد السلام، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية في ابحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، المجلد الأول، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1424 هـ، ص 55

[2]– هلال محمد عبد الغني حسن، مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على اسباب الفساد، مركز تطوير الاداء والتنمية، مصر الجديدة، 2007، ص10

[3]– بيرلاكوم، الفساد، (ترجمة سوزان خليل)، ط1، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2003، ص 28

&الفساد مع وبدون سرقة

1- الرشوة: يقصد بها تنفيذ أعمال لصالح بعض الأشخاص على أساس القرابة أو المنطقة أو النسب أو قيام بعض المسؤولين بتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ المالية من المال العام على فئات معينة ومناطق معينة أو مناطق جغرافية محددة أو بهدف تحقيق مكاسب سياسية. [1]

-وتعني ايضا حصول الشخص على منفعة نكوم مالية في الغالب لتمرير او تنفيذ اعمال خلاف التشريع او اصول المهنة. [2]

2- الاختلاس: باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص او الاحتيال او استغلال الموقع الوظيفي للتصرف باموال الدولة بشكل سري من عير وجه حق او تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء والمساعدة على التهرب الضريبي او تهريب الثروات الوطنية. [3]

3- الغش والتدليس: وهو التلاعب بالبيانات والمعطيات واخفائها او اظهار معلومات مضللة او بيانات غير صحيحة.

4- الابتزاز: بغرض الحصول على المال من العملاء بطريقة غير قانونية يستغل القائم على الخدمة العمومية موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية او ادارية لتعطيل الاجراءات الادارية او

[1]- خضير شعبان، الفساد، انواعه واسبابه، واثاره وطرق علاجه، قسم الجيولوجيا -معهد علوم الارض والكون - جامعة باتنة2، الجزائر، 2018، ص 15

[2]- عبد الحليم بن مشري وعمر فرحاتي، "الفساد الاداري مدخل مفاهيمي"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2009، ص 11

[3]- طارق الحاج، بحث بعنوان "مظاهر الفساد المالي والاداري "، نقلا عن كتاب ابحاث الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الاداري والمالي المشكلة وسبل العلاج، ص 130

مماطلتها وبشكل غير رسمي قد يطلب مكاسب مقابل تسريع الاجراءات الادارية او جدولتها على حساب معاملات اخرى

5-التعسف: ويتجلى التعسف في اساءة استخدام المنصب الوظيفي بممارسة الغصب والاكراه على العملاء بهدف تحقيق مكاسب شخصية وقد يكون ذلك بتخويفهم من تبعات القرارات الادارية على مصالحهم او توجيه القرارات بما يضر فعلا مصالح عملاء محددين لاعتبارات شخصية.[1]

6- المحسوبية: وهي تنفيذ اعمال لصالح بعض الاشخاص على اساس القرابة او المنطقة او النسب او قيام مسؤول ما بتوظيف لعض الاشخاص في وظيفة عامة على حساب الكفاءة والمساواة. [2]

7- التزوير: ممارسة التزوير هو كل فعل او اغفال في ذلك التحريف الذي يضلل عن قصد او غير قصد او يحاول تضليل طرفا ما للحصول على مكاسب مالية او غير ذلك او لتجنب اداء الواجب والالتزام كما يوجد ايضا ما يعرف بالتزوير المعنوي ويقصد به تغيير الحقيقة بطريقة غير مادية بمعنى انه لا يترك اثرا في الوثيقة المحررة يمكن ان تدركه الحواس. [3]

8- الفساد مع وبدون سرقة: هذه المخالفة للفساد الاداري تتجلى في نمطين ففي النمط الأول

[1]- ابراهيم توهامي، ناجي لتيم، مداخلة بعنوان: قراءة تحليلية في مضامين وابعاد ودلالات الفساد الاداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، ملتقى وطني حول:حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6و7 ماي 2012، ص ص 13-14

[2]- قصاص عبد الحميد، جرائم الفساد في النظام القانوني الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، القسم العام فرع القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013-2014، ص 1

[3]- خضير شعبان، الفساد، انواعه واسبابه واثاره وطرق علاجه، المادة:الخلافة والوجابة، قسم الجيولوجيا، معهد علوم الارض والكون، جامعة باتنة 2، الجزائر 2018، ص 16

حالة الفساد بدون سرقة نجد الموظف يقدم الخدمة الحكومية اعلى من سعرها الرسمي ويتحمل العميل فرق السعر "الرشوة " وهنا تظهر مكاسب الموظف ضد مصلحة العميل وفي الصورة الثانية وهي حالة الفساد مع السرقة فلا يقدم الموظف اي عائد للحكومة من الخدمات الحكومية وسعر الخدمة ياخذه الموظف وربما ياخذ اقل من السعر الرسمي للخدمة. [1]

الفرع الثالث: خصائص الفساد الإداري

تتعد خصائص الفساد الاداري ويمكن ان نورد اهمها في النقاط التالية:

1- السرية:

إن ظاهرة الفساد تتسم بالسرية في عناصرها وأدواتها حيث أن كافة الأعمال التي ينطوي عليها الفساد تتم بصورة سرية جدا لدرجة يكون الكشف عنها أمرا في غاية الصعوبة وذلك لان ممارسات الفساد يتم التخطيط لها بشكل منظم واستخدام أساليب محكمة لتنفيذ الخطط يجعل من الكشف عن تلك الجريمة أو عن ممارسة الفساد أمرا في غاية الصعوبة حتى وان تم الكشف عن بعض خيوط الجريمة تبقى خيوطها الأخرى مجهولة. [2]

2- تعدد الأطراف:

إن اتخاذ القرارات غالبا ما يمتد أثره إلى الغير، فانه يتم اللجوء إلى عقد تحالفت مع أشخاص

[1]- احمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والادارية ودورها في الحد من الفساد الاداري، القاهرة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2016، ص 143

[2]- عاقلي فضيلة، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد القيت على طلبة السنة اولى ماستر، تخصص تسيير الميزانية والتسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2016-2017، ص 04

آخرين لتبادل المنافع ولتسهيل تنفيذ ما يبتغيه، ويرجع هذا أيضا إلى طبيعة الأعمال الإدارية التي تتميز بتسلسلها فالمعاملات مثلا تمر بمجموعة من الإجراءات وبالتالي تعدد الوسطاء هذا ما يجعل الفساد الإداري عملا منظما أكثر منه عملا فرديا.[1]

3- سرعة الانتشار:

يكون الفساد سريع الانتشار عندما يصدر هذا الفساد عن المسؤولين، أين يتم الضغط على باقي الجهاز من اجل تسهيل المهام، وهذا الضغط قد يكون طواعية كما قد يكون تحت الضغوطات، كما أن هذا الانتشار لا يقتصر على إدارة واحدة، فقد ينتقل من إدارة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى في ظل العولمة والسوق الحرة.[2]

4- التخلف الإداري:

إن الفساد الإداري يترافق دوما ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل: تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت والعصبية ضد المتعاملين مع الجهاز الإداري وغيرها من المشاكل الإدارية، مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز على العمل الجاد وخدمتهم من اذى العناصر الفاسدة خاصة

[1]- سعي حنان، دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري، دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بام البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2016، ص 35

[2]- عريشة محمد هشام، محاد حمزة، الفساد في الادارة المحلية وطرق معالجته، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق، تخصص ادارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016-2017، ص 23

إذا كانوا من أصحاب القرارفي الجهاز الإداري مما يؤثر ذلك على مصلحة المجتمع بأكمله. [1]

المطلب الثاني: مؤشرات وأثار الفساد الإداري وطرق مكافحته

الفساد الاداري هو ناتج لسوء استغلال الموظف العام لمنصبه وصلاحياته لاغراض غير مشروعة وترجع عوامل انتشاره الى عدة اسباب ودوافع ساهمت بتفشيه في المؤسسات الحكومية وقد ترتبت عنه جملة من الاثار والنتائج السلبية في مجالات مختلفة وهذا ما نحن بصدد التطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مؤشرات الفساد الإداري

الفساد الاداري ليس ظاهرة جديدة وليس مقتصرا على الدول النامية فقط ومن غير الممكن معرفة مدى انتشار الفساد بشكل دقيق في منطقة ومقارنتها باخرى وانما يتم ذلك بشكل تقريبي فمعظم اعمال الفساد تتم بسرية ونادرا ما يتم الكشف عنهاوفي هذا الفرع سنتطرق لاهم مؤشرات الفساد الاداري

مؤشرات قياس الفساد الإداري والمالي:

أ-المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية :

بدأ إصدار هذا المؤشر في عام 1980 بواسطة محرري نشرة التقارير الدولية، وهي نشرة أسبوعية حول التمويل والاقتصاد على مستوى العالم، استنادا على نموذج إحصائي لحساب المخاطر.

يشتمل مؤشر دليل المخاطر القطرية على 22 متغيرا موزعا على ثلاث مجموعات فرعية للمخاطر السياسية (12 متغيرا و 100نقطة مخاطر) والمخاطر التمويلية والمخاطر

[1] – احمد السيد الكردي، خصائص الادارة الالكترونية، موقع اطلع عليه في 2022.09.13 WWW.KENANA ON LINE.COM

الاقتصادية (5 متغيرات و50نقطة مخاطر) حيث تشتمل كل مجموعة على متغيرات فرعية تقيم مخاطر كل منها على أساس نقاط للمخاطر الوزن النسبي للمتغير ثم المجموعة وتشير القيم المتدنية لنقاط المخاطر إلى وجود مخاطر مرتفعة للغاية .ويتم الحصول على المؤشر التجميعي للدليل الدولي للمخاطر القطرية بأخذ نصف مجموع نقاط المخاطر للمجموعات الثلاث، حيث تتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين صفر (للمخاطر المرتفعة للغاية) و 100 نقطة للمخاطر المتدنية للغاية[1].

ب- مؤشر منظمة الشفافية الدولية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية" مؤشر مدركات الفساد "وذلك منذ عام . 1995 وحسب موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)" يركز المؤشر

على الفساد في القطاع العام، ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة ."تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر اسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية .على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات او اختلاس الأموال العامة .ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي بين للفساد الصغير والفساد الكبير.

وتعتمد المنظمة في تطويرها للمؤشر على معلومات ثانوية حول الفساد، تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استنادا على الاستطلاعات والمسوحات المصممة لهذا الغرض[2].

ج-الفساد في المؤشر المركب للحاكمية مؤشر البنك الدولي:

بدأ تطوير المؤشر المركب للحاكمية بواسطة باحثين من البنك الدولي في عام 1999 ، وذلك على أساس ستة جوانب للحاكمية، تتمثل في التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي،

[1] علي عبد القادر علي ، مؤشرات قياس الفساد الإداري، المعهد العربي للتخطيط بالكويت" جسر التنمية"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 70 ،2008،ص 3.

[2] علي عبد القادر علي ، مؤشرات قياس الفساد الإداري، المعهد العربي للتخطيط بالكويت" جسر التنمية"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 70 ،2008،ص 5.

كفاءة الحكومة، نوعية التدخل الحكومي، حكم القانون والتحكم في الفساد .ويعتمد تطوير المؤشرات الفرعية لكل جانب من جوانب الحاكمية على عدد كبير من المتغيرات، تم استنباطها من 37 قاعدة للمعلومات تم إنشاؤها بواسطة 31 مؤسسة متخصصة. [1]

الفرع الثاني: أسباب الفساد الإداري

هناك أسباب كثيرة ومتعددة تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي، لان انتشار أي ظاهرة اجتماعية هو انعكاس لما يسود المجتمع من ظروف مختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية، وقد قسم المنظرون وباحثو علم الإدارة والسلوك التنظيمي أسباب الفساد الإداري والمالي إلى ثلاثة أنماط رئيسية، النمط الأول يضم: الأسباب الثقافية أو الحضارية والسياسية، والنمط الثاني يضم: الأسباب الهيكلية والأسباب القيمية والأسباب الاقتصادية، أما النمط الثالث فيضم: الأسباب البيولوجية والأسباب الاجتماعية وأخرى مركبة

1- الأسباب الاجتماعية

حيث تؤدي القيم الثقافية السائدة في بعض المجتمعات دورا بارزا في ترسيخ ظاهرة الفساد وذلك بعدم الاهتمام بغرس القيم والاخلاق الدينية في النفوس[2]، فالتنشئة الاجتماعية الطويلة قيما او اعرافا تعتبر قاعدة انطلاق للسلوك التنظيمي للأفراد اذ تؤثر على تفكير افراد الجهاز الاداري

[1] آمال حفناوي، العوامل المؤدية للفساد الإداري والمالي ومؤشرات قياسه عالميا، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 04 /العدد 01 ، 2019 ، ،جامعة العربي التبسي تبسة ،الجزائر، ص 129.

[2] – يماني هناء، الفساد الاداري من منظور اسلامي، مقال منشور على الانترنت، ص 5

وسلوكياتهم ومن ثم التاثير على عملية اتخاذ القرار الاداري. [1]

ووفقا للمدخل الاجتماعي فان الاسباب والخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد تتمثل بوجود ثنائية من القيم هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد والقيم التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات. [2]

2- الأسباب السياسية

حيث يؤثر ضعف المؤسسات الذي منه غالبية الدول النامية بطغيان العامل الشخصي في الحياة السياسية او ضعف التنظيمات الوسيطة من احزاب وجماعات ومصالح في تفشي ظاهرة الفساد واستمرارها كما يؤثر عدم التكامل والاندماج بين فئات المجتمع بسبب التفاوت الاجتماعي بينهم الى ضعف مشاعر الانتماء وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة. [3]

غياب الرقابة وضعف جهاز القضاء وفساد السياسة كلها تزيد من خرق القوانين وتسهيل الافلات من العقاب وينتشر الفساد ويختفي الولاء لاهداف الجهاز الاداري وقد تساعد الدولة في حد ذاتها على انتشار الفساد في اجهزتها مادامت هي ذاتها مصدرا للفساد. [4]

---

[1]- عارف، ديالا الحج، الاصلاح الاداري "الفكر والممارسة"، ط1، دار الرضا، دمشق، 2003، ص ص90-91

[2]- ردايدة رمزي، محمود حامد، اصر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الاردن، 2006، ص 75

[3]- موسى، عيسى عبد الباقي، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد "دراسة تحليلية ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2004، ص ص100-101

[4]- علي بقشيش، اشكالية تاصير الفساد الاداري على برامج التنمية وتطبيق اليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر2012-2013، ص 45

وهذه الاسباب تنطبق على غالبية الدول النامية ويمكن انطباقها بنفس التعميم على الدول المتقدمة لان هذه الدول تتعدد فيها قنوات الاتصال بين الجمهور واجهزة الدولة والحكومة وتتفوق فيها الولاءات لاهدتف الاجهزة الادارية في الدولة على المصالح الخاصة والجزئية داخل المجتمع.[1]

3- الأسباب الاقتصادية

حيث يلعب الجانب الاقتصادي للفرد والمجتمع على حد سواء المتمثل في الفقر والعوز وتدني مرتبات الموظفين في انتشار الفساد الاداري.

كما تلعب المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دورا بارزا في السيطرة على الدول النامية كي تسير في فلكها مما يؤثر سلبا على القرار السيادي للدول الممنوحة للمساعدات. [2]

كما ويلعب ارتفاع معدلات البطالة بنوعيها (المقنعة وغير المقنعة)واستمراريتها والكساد الاقتصادي وما يسببه من اختلال في ميزان القوى الاجتماعية دورا مهما في انتشار الفساد. [3]

4- الأسباب القانونية والادارية

ان من اهم عوامل انتشار الفساد غي الدول النامية عدم وجود قوانين رادعة للفساد وان كانت

[1]- عبد اللطيف اسار فخري، اثر اخلاقيات الوظيفة في تقبل الفساد الاداري في الوظائف الحكومية، مجلة العلوم الانسانية، العدد29 يونيو، 2006، ص 45

[2]- حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر، دراسة مقارنة للدول النامية، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003، ص 91

[3]- معابرة محمود محمد، الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية، دراسة مقارنة القانون الاداري، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان، 2011، ص 116.

مكتوبة وانما المقصود هو قدرتها على التنفيذ الفعال لها وما ينطوي على ذلك من جزاءات تفرض على مخالفيها.[1]

كما ان كثرة القوانين وتعددها كوسيلة لازالة الفساد الاداري وعدم ارتباط هذه القوانين بتطام الاخلاق العامة والمعرفة بها يزيد من انتشار الفساد.[2]

الفرع الثالث: اثار الفساد الإداري

لا نجانب الصواب اذا ما قلنا بانه لا يمكن فصل النظام الاداري عن الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن فهم نظام بمعزل عن الانظمة الاخرى وهذا يعود الى كون هذه الانظمة مترابطة مع بعضها البعض وهذا الترابط يشكل الفلسفة العامة لاي مجتمع من المجتمعات وكل واحد منها يكون عامل ضبط نسبي للانظمة الاخرى وتأسيسا على تتاى خطورة الفساد الاداري من انعكاساته السلبية على مختلف نواحي هذه الانظمة وبيان ذلك فيما يلي:

اولا: اثر الفساد على النظام السياسي

يترك الفساد اثارا سلبية على النظام السياسي برمته من حيث شرعيته او استقراره او سمعته فمن حيث شرعيته فالفساد يقوضه ويضعف الضوابط والمعايير المؤسسية للحكومات مما يعطي انطباعا لدى المواطنين بان الحكومة مطروحة للبيع لاعلى المزايدين ويهز هيبة الدولة وبضعف

[1]– الشيباني، محمد عبد الله، الخدمة المدنية على ضوء الشريعة الاسلامية مدخل النظرية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1977، ص 80.

[2]– الشيخ داوود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 138.

الايمان بمبدا سيادة القانون. [1]

وقد يؤدي انتشار الفساد الى تنامي ظواهر العنف والعنف المضاد من قبل الجماعات التي تشعر بالقهر والحرمان داخل المجتمع وقد يؤدي كذلك الى ظهور جماعات متطرفة في افكارها لتحول فكرها الى سلوك مدمر بعد رفضها للواقع المعاش. [2]

ثانيا: اثر الفساد على النظام الاقتصادي

ان للتنمية اهمية بالغى في بناء وارتقاء المجتمعات والامم والعامل الوحيد لتحقيقها هو النمو الاقتصادي والفساد يشكل اخطر معيق لعملية التنمية اذ يؤدي الى استنفاذ الموارد واختلالات في البنى الاساسية التي ترتكز عليها التنمية. [3]

يضاف الى ذلك ان الفساد في كثير من الاحيان يؤدي الى نمو هش لبعض القطاعات الخدمية فعندما يتحكم الفساد من يتولى تقديم الاستثمار الراسمالي او السلع والخدمات فان تكلفة الرشاوي او العمولات عادة ما تضاف الى اسعار السلع الموردة او الخدمات المقدمة. [4]

كما يؤدي الفساد الى اثار اقتصادية اهمها:

---

[1]– الذنيبات، محمد محمود، اثر الرشوة على النظام الاقتصادي والتنمية، خطورتها على المجتمع، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1992، ص 160

[2]– ابو دية، احمد الفساد:سبله واليات مكافحته من منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، عمان، ص 6

[3]– الشيخ داوود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص ص150–151

[4]– روزيندانا، اهمية دور القيادة في محاربة الفساد في اوغندا في الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير كيمبرلي ان اليون(ترجمة جمال امام)، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ص ص 189–190

-الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الاموال المحلية.

-تبذير واستنزاف المال العام عن طريق سوء التسيير الذي يؤدي الى تراجع الانتاج.

-زيادة حالات الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل وبالتالي تراجع مستويات المعيشة وزيادة كلفة الخدمات الحكومية. [1]

ثالثا: اثر الفساد على النظام الاجتماعي

ان انتشار الفساد الاداري في المجتمع له اثر بالغ على الحياة الاجتماعية حيث يؤدي الى خلل في القيم الاخلاقية واخلاقيات العمل ويترتب على الفساد نتائح اجتماعية سلبية تمثلت في:

-عدم تحقيق العدالة الاجتماعية فتسرب الفساد في الجهاز الضريبي يؤدي الى تحمل ذوي الدخول البسيطة نسبيا عبء الضرائب بينما يتمكن دافعو الرشاوي من التهرب من دفع الضرائب وهذا يؤدي الى تعميق الفجوة بين طبقات المجتمع. [2]

-كما يعتبر الفساد مشكلة اخلاقية في استمراره يؤدي الى قيام نظام قيمي منحرف وثقافة الفساد تهدد ليس فقط اسس الحكومة وانما ايضا ثقافة المجتمع.

[1]- ابتهال محمد رضا داوود، الفساد الاداري واثاره السياسية والاقتصادية اشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة الدراسات الدولية، عدد48، جامعة، بغداد، العراق، 2011، ص ص73-75

[2]- علي بقشيش، اشكالية تاصير الفساد الاداري على برامج التنمية وتطبيق اليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر2012-2013، ص54.

-المساس بالامن والصحة العامة وانتشار الفقر والصراعات داخل المجتمع. [1]

-عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير اداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. [2]

رابعا: اثر الفساد على الادارة

من بين اثار الفساد الاداري هو انتشار القيم السلبية داخل الجهاز الاداري وتدني في المقابل اخلاقيات الوظيفة العامة الامر الذي يؤثر مباشرة في كفاءة اداء الجهاز الاداري وفعاليته ويمكن حصر بعض الاثار السلبية فيما يلي:

-تدني وتراجع الكفاءة الادارية في الاجهزة الحكومية نظرا لعدم مراعاة الموضوعية عند التعيين أو الترقية.

-تدني مستوى ولاء واخلاص الموظفين العموميين للجهاز الحكومي. [3]

الفرع الرابع: طرق مكافحة الفساد الإداري

لقد غدا الفساد من المشاكل التي تحظى ب الأولوية في معظم الدول خاصة النامية منها،

[1]- فهد محمد الغنام، مدى فعالية الاساليب الحديثة لمكافحة الفساد الاداري في وجهة نظر اعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الادارية، الرياض، السعودية، ص 24.

[2]- عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري، ماهيته، اسبابه، مظاهره، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2011، ص 393.

[3]- سعي حنان، دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري، دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بام البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2016، ص47

والتي وصل قسم منها إلى أعماق سحيقة من المتاعب الاقتصادية، ونظرا لأنه يؤلف قضية عالمية، فقد سعت الهيئات الدولية والوكالات العالمية الى تنظيم الندوات الدورية والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد ومكافحته، كما سعت العديد من الحكومات في البلدان النامية الى سن القوانين والتشريعات للحد من ضرره وانتشاره تحت تهديد الضغوط الشعبية وشن الحملات الواسعة ضد قضاياه المتنوعة التي تهدد استقرارها الاكمي والسياسي والاقتصادي الا ان مكافحة الفساد لا تتم بسهولة، كما لا توجد في الوقت نفسه نماذج جاهزة للقضاء عليه، لهذا تعددت وجهات النظر من جانب الباحثين حول وضع اليات لمحاربته والتقليص من خطره واذا استعرضنا السبل المختلفة التي استعملت وتستعمل في هذا المجال نجد انها تنبع من ثلاثة توجهات اساسية تتمثل في المعالجة الادارية والقانونية، والمعالجة الاعلامية، والمعالجة عن طريق الإصلاح المؤسسي وترشيد السياسات الاقتصادية، فضلا عن التوجيهات الدينية وغيرها.تصل بمفهوم مكافحة الفساد الإداري والمالي مفاهيم أخرى تشكل ركنا أساسيا وهاما في معالجة هذه الآفات ويمكن توضيحها على النحو التالي: [1]

المساءلة:

يقصد بها تميكن المواطنين وذوي العلاقة من الافراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين العموميين والمسؤولين عموما من خلال القنوات والادوات الملائمة دون ان

[1] – خضير شعبان، الفساد، انواعه واسبابه واثاره وطرق علاجه، قسم الجيولوجيا، معهد الارض والكون، جامعة باتنة2، الجزائر، 2018، ص 33، 32.

يؤدي ذلك الى تعطيل العمل او الاساءة اليه بغير سند. [1]

المساءلة هي حق المواطنين بالحصول على المعلومات اللازمة والتقارير عن اعمال الادارات العامة للتاكد من ان اعمال اصحاب المناصب الرسمية والموظفين تتفق مع القيم الديمقراطية وذلك للاستمرار في اكتساب الشرعية من خلال استمرار رضا المواطنين وقبولهم بطريقة ادائهم. [2]

ولتكون هناك مساءلة يجب العمل على توفير مجموعة من المتطلبات نذكر منها:

-وجود حرية معلومات واصحاب مصلحة قادرين على تنظيم انفسهم ووجود نظام لمراقبة وضبك اداء المسؤولين من حيث النوعية وعدم الكفاءة او اساءة استغلال الموارد.

-توفير مجموعة من الاجراءات التي تمكن الموظفين التبليغ عن اي سلوك يتنافى مع المعايير الاخلاقية.

-وجود توازن بين السلطة والمسؤولية وبذلك يمكن مساءلة الشخص عن فشله في القيام بمهام وظيفته اي تخويل السلطات بالقدر الذي يمكن الموظف القيام بمسؤولياته.[3]

---

[1]- نور الدين شنوفي، محاصرات في المناجمت العمومي، الجمهور المستهدف: الموظفون المرشحون لرتبة متصرف، الجزائر، 2016، ص 68.

[2]- حنان نعمان على الشريف، اثر المسائلة الادارية على الاداء الوظيفي للعاملين الاداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الاعمال، قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص 10.

[3]- نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تطبيقاتها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011، ص 45

المحاسبة: هي خضوع الاشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة والتدقيق الاداري والقانوني والاخلاقي عن نتائج ما يقومون به من اعمال بمعنى ان جميع الموظفين الحكوميين مسؤولون امام رؤسائهم. [1]

الشفافية: هي حرية تدفق المعلومات معرفة باوسع مفاهيمها اي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لاصحاب الشان بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الاخطاء والهيئات الشفافة لها اجراءات واضحة لصناعة القرار وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين واصحاب الشان توفر قدرا واسعا من المعلومات. [2]

ويظهر تكريس الادارة الالكترونية للشفافية من خلال تطبيقها على المستويات في العملية القشائية وعملية اتخاذ القرارات الادارية وفي البرامج والعمليات المالية للدولة:

1-الشفافية في العمليات القضائية

ان التجاوزات والافعال المنحرفة التي في عدد من المرافق القضائية والتي اساءت الى سمعة الجهاز القضائي تطلبت بالضرورة المعالجة الفورية لها وهي:

-اختلالات على مستوى المهام:ويقصد بذلك التماطل والتقاعس واللامبالاة.

-اختلالات على مستوى التدبير الاداري:وهي الاختلاس واستغلال النفوذ وتحصيل المنافع غير

[1]- خضير شعبان، الفساد، انواعه واسبابه واثاره وطرق علاجه، قسم الجيولوجيا، معهد الارض والكون، جامعة باتنة2، الجزائر، 2018، ص33

[2]- بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2012، 10، ص 58

المشروعة. [1]

وفي هذا الصدد فان تطبيق الادارة الالكترونية على مستوى مرفق القضاء سيساهم بشكل كبير في القضاء على الفساد واستخدام مرفق القضاء لتكنولوجيا المعلومات والاتصال سيقدم خدمة للمتقاضين والمتعاملين مع المرفق. [2]

2-الشفافية في عملية اتخاذ القرارات الادارية

يعتمد نظام الادارة الالكترونية على معلومات مرنة تساهم بدرجة كبيرة في تسهيل عملية اتخاذ القرارات بسرعة وبدقة عالية فعملية اتخاذ القرارات تمثل جانيا حيويا في تكوين المنظمة لاهميته في تطويرها واستمرار نجاحها وتطوير دافعية الافراد للمارسة السلوك الابداعي علما ان عملية اتخاذ القرار في ظل الادارة الالكترونية بقوم على اساس المشاركة تحت لواء المنظمة بعيدا عن نمط اتحاذ القرار التسلطي او المركزي السائد في الادارة الالكترونية ما يسهم في خلق العديد من البدائل المتاحة ما يسهم في وضع الحلول الناجعة للمشكلات التي تواجه المنظمة. [3]

3-الشفافية في العمليات المالية

تظهر الشفافية في العمليات المالية من خلال اتاحة معلومات الميزانية والتقارير المالية

[1]– ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2014، 3، ص 97.

[2]– حسام نبيل، متطلبات التحول للتقاضي الالكتروني، جريدة عالم رقمي، الاحد 27 يوليو، 2016

[3]– احلام محمد شواي، الادارة الالكترونية وتاثيرها في تطوير الاداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامع بابل، العلوم الانسانية، كلية الاداب، جامعة بابل، المجلد24، العدد 2016، 04، ص ص 02-04

على شبكة الانترنت لان نشر وثيقة الميزانية والحساب الاداري ومختلف التقارير المالية على الانترنت هو الى حد بعيد الطريقة الاسهل والاكثر فعالية من حيث التكلفة لبدء توفيرها للمواطنين كما ان اتاحة المعلومات ووضعها في متناول المواطنين على المواقع الالكترونية سيساهم بشكل كبير في عملية مكافحة الفساد الاداري. [1]

هذا الحق يعزز من مصداقية الاخبار ودقتها وهو بحسب الخبراء سيساهم في رفع مستوى الشفافية في الادارات مما يشكل بداية فعلية لمكافحة الفساد في الادارات العامة. [2]

تبقى الجزائر في حاجة الى مواكبة التطورات واصدار نصوص قانونية خاصة بتنظيم حق الوصول الى المعلومات واحداث هيئات رقابية بحماية الحق في الوصول على المعلومات لان من شانه ان يساهم بطريقة غير مباشرة في تفعيل اداة الادارة اذ تصبح ملفاتها مكشوفة للنقاش العام والنقد من دون اي قيود تعيق شفافية العمل الاداري. [3]

المبحث الثالث: إدارة المعرفة كمنطلق للإدارة الإلكترونية

تعد ادارة المعرفة من بين احدث المفاهيم الادارية التي زاد الاهتمام بها منذ بداية القرن الحادي والعشرين من قبل المنظمات المعاصرة والتي ايقنت ان المعرفة هي الموجود الاستراتيجي الاكثر اهمية لذلك رات انه لابد من ادارتها ادارة فعالة ومنا هنا نجد ا نهاته المنظمات انطلقت في ادارة

[1]– عبد القادر موفق، البلدية الالكترونية كالية لتزيز الشفافية الادارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان، 2015، ص 182

[2]– طالب محمد جبار، حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة القادسية، 2016، ص 267

[3]– قرموش فاطمة الزهراء، الواقع التشريعي لحق الحصول على المعلومات في الجزائر، 2017، ص 245

هذا الموجود والغرض الاساسي من ذلك هو تحقيق الاهداف الاستراتيجية لها.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى ادارة المعرفة في المنظمات المعاصرة من خلال المفاهيم والعناصر المرتبطة بها

المطلب الأول: إدارة المعرفة (التعريف، الأهمية والعناصر)

اختلف الباحثون في تناول تعريف ادارة المعرفة لاختلاف اختصاصاتهم وخلفياتهم العلمية والعملية كذلك تعدد عناصر ادارة المعرفة وفي هذا المطلب سنتناول مجموعة من المفيهم المرتبطة بادارة المعرفة وكذلك اهم عناصرها.

الفرع الأول: تعريف إدارة المعرفة

-عرفت الموسوعة الحرة ادارة المعرفة انها "هندسة وتنظيم البيئة الانسانية والعمليات التي تساعد المؤسسة على انتاج المعرفة وتوظيفها من خلال اختيارها، تنظيمها، استخدامها، نشرها واخيرا نقل وتحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المؤسسة للاشخاص المناسبين في الوقت المناسب ليتم تضمينها في الانشطة الادارية المختلفة لصنع القرارات الرشيدة وحل المشكلات والتعلم التنظيمي والتخطيط الاستراتيجي. [1]

-عرفتها موسوعة الادارة بان ادارة المعرفة تشير الى جهود المنظمة الاستراتيجية لتحقيق الميزة

[1] – الظاهر نعيم ابراهيم، ادارة المعرفة، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009، ص78

التنافسية وذلك باستغلال اصولها الفكرية التي يحملها العاملون والزبائن والاستفادة من الدروس.[1]

-كما عرفت ادارة المعرفة بانها تشير الى الاستراتيجيات والتراكيب التي تعظم من الموارد الفكرية والمعلوماتية من خلال قيامها بعمليات شفافة وتكنولوجية تتعلق بايجاد وجمع ومشاركة واعادة تجميع واعادة استخدام المعرفة لزيادة الابتكار واتخاذ القرار.[2]

-وتعرفها المدرسة العليا لادارة الاعمال في جامعة تكساس بانها العمليات النظامية لايجاد المعلومات واستخلاصها وتنظيمها وتنقيتها وعرضها بطريقة تحسن قدرات الفرد العامل في المنظمة في مجال عمله وتساعد ادارة المعرفة المنظمة في الحصول على الفهم المعمق من خلال خبراتها الذاتية كما تساعد بعض فعاليات ادارة المعرفة في تركيز اهتمام المنظمة على استحصال الاشياء وخزنها واستخدامها لحل المشاكل والتعلم الديناميكي والتخطيط الاستراتيجي وصناعة القرارات.[3]

-كذلك تعرف ادارة المعرفة بانها عملية تساعد الشركات في تعريف واختيار وتنظيم وبث ونقل المعلومات المهمة والخبرات والتي هي من ذاكرة الشركة والتي عادة موجودة في الشركة بطريقة

[1]- عبد الرحمان الجاموس، ادارة المعرفة في منظمات الاعمال وعلاقتها بالمداخل النظرية الحديثة-مدخل تحليلي-المداخل-العمليات-الاستراتيجيات، دراسة حالة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 2013، 1، ص58

[2]- عامر قنديلجي، عبد الستار العلي، غسان العمري، مدخل الى ادارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ط1، 2009، ص 26

[3]- بلال خلف السكارنة، دراسات ادارية معاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ط2، 2010، ص273

غير منظمة ومهيكلة. [1]

الفرع الثاني: أهمية إدارة المعرفة

تنبع أهمية إدارة المعرفة من كونها موضوع حديث يتكامل مع غيره من المواضيع الفكرية الحديثة في مجال الإدارة، سواء بالنسبة للمنظمة أو للأفراد العاملين فيها، وقد ازدادت هذه الاهمية في السنوات الاخيرة، بسبب المنافسة الشديدة وزيادة معدلات الابتكار والتجديد وما يترتب عليها من تقليص في حجم القوى العاملة وأشار " الكبيسي " إلى الجوانب التالية لأهمية إدارة المعرفة:

–تعد إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمنظمات لتخفيض التكاليف ورفع موجوداتها الداخلية لتوليد الإيرادات الجديدة

–تعد عملية نظامية تكاملية لتنسيق أنشطة المنظمة المختلفة في إتجاه تحقيق أهدافها

– تتيح إدارة المعرفة للمنظمة تحديد المعرفة المطلوبة، وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة فيها وتطبيقها وتقييمها.

– تعد أداة تحفيز للمنظمات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية لخلق معرفة جيدة والكشف المسبق عن العلاقات غير المعروفة والفجوات في توقعاتهم.

– تسهم في تحفيز المنظمات لتجديد ذاتها ومواجهة التغيرات البيئية غير المستقرة. [1]

[1]– خضر مصباح اسماعيل طيطي، ادارة المعرفة–التحديات والتقنيات والحلول –، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2010، ص28

كما يمكن اجمال اهميتها في:

-تعزيز المقدرات والجدارات الجوهرية في المنظمة.

-تنسيق انشطة المنظمة المختلفة بغرض تحقيق اهدافها الموضوعة وبذلك تعزز من التزام المنظمة بهذه الانشطة والاهداف.

-استثمار راس المال الفكري اذ اصبحت قيمة المنظمات واسهمها تتاثر بشكل كبير بقيمة راسمالها الفكري. [2]

الفرع الثالث: عناصر إدارة المعرفة

تعد ادارة المعرفة نظام تتبناه المنظمة يقوم على عدة مقومات وعناصر مرتبطة ذات الصلة بتحقيق الغاية المرسومة وتتكون ادارة المعرفة من اربعة عناصر اساسية نذكرها على النحو التالي

1-الاشخاص:

اصبحوا ينعتون بصناع المعرفة وكادر ادارة المعرفة هو الجزء الاساسي في استراتيجية ادارة المعرفة ليس فقط لان الفرد يختزن تلك المعرفة التي تحتاج اليها المنظمة وباقي طاقمها بل باسهامه في كل مراحل ادارة المعرفة وعليه يتوقف كل شيئ خاصة الكفاءات.

---

[1]- نضال محمد الزطمة، دراسة المعرفة واثرها على تمييز الاداء، دراسة تطبيقية على الكليات والمعاهد التقنية المتوسطة العاملة في قطاع غزة، الجامعة الاسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، 2011، ص 42

[2]- عمر احمد همشري، ادارة المعرفة-الطريق الى التميز والريادة -، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2013، ص ص 110-112.

2-التكنولوجيا:

تعد التكنولوجيا من اهم الوسائل وادارة المعرفة ومن اهم الممكنات في توليد وخلق المعرفة من الاشخاص.

3-العمليات:

توفر العملية المهارة والحرفة اللتين تعدان من اهم مصادر المعرفة وتتضمن العمل المعرفي اي اجراءات العمل والممارسات الفضلى التي تعكس كفاءات وخبرات الافراد وتعمل على تطوير ممارسات العمل التي تزيد الترابط المتبادل بين لافراد فريق العمل.

4-الاستراتيجية:

تعني اسلوب التحرك لمواجهة التهديدات او استغلال فرص بالنظر على اساس نقاط القوة والضعف والاستراتيجية كعنصر لادارة المعرفة تبحث في الاساليب والادوار التنفيذية التي توكل للمسؤول عن ادارة المعرفة وتهدف الى تطوير استراتيجية معرفة المنظمة واستمرارها. [1]

المطلب الثاني: عمليات إدارة المعرفة

تعتبر ادارة المعرفة عملية مستمرة وتتم من خلال عدة مراحل وفيما يلي سيتم التركيز على اكثر عمليات ادارة المعرفة اشارة عند الباحثين وهي (تشخيص المعرفة، امتسابها، توليدها،

[1]- ريان بكوش، اثر ادارة المعرفة على تمييز الاداء المؤسسي، دراسة حالة مؤسسة مامي فارم، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014، ص ص 40-41

تخزينها، توزيعها واخيرا تطبيقها)

الفرع الأول: تشخيص المعرفة:

يعد تشخيص المعرفة من الأمور المهمة في أي برنامج لإدارة المعرفة، وعلى ضوء هذا التشخيص يتم وضع سياسات وبرامج العمليات الاخرى لأن نتائج عمليات التشخيص معرفة أنواع المعرفة المتوافرة ومن خلال مقارنتها بما هو مطلوب يمكن تحديد الفجوة وتحديد الاشخاص الحاملين للمعرفة وتحديد مكان المعرفة في قواعد المعرفة ومستودعاتها. [1]

الفرع الثاني: اكتساب المعرفة

في المرحلة الثانية بعد عملية تشخيص المعرفة تاتي عملية اكتساب المعرفة من مصادرها المختلفة وقد اشار العديد من الكتاب الى ان مصادر اكتساب المعرفة قد تكون مصادر داخلية مثل مستودعات المعرفة وقد تكون من مصادر خارجية تتولى ادارة المعرفة احصارها عبر الحدود التنظيمية او المشاركة فيها. [2]

الفرع الثالث: توليد المعرفة

توليد المعرفة يعني عند العديد من الكتاب " إبداع المعرفة "

ويتم ذلك من خلال مشاركة الأفراد وفرق العمل وجماعات العمل الداعمة لتوليد رأس مال

[1]– عمر احمد همشري، ادارة المعرفة–الطريق الى التميز والريادة –، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2013، ص 122.

[2]– عامر قنديلجي، عبد الستار العلي، غسان العمري، مدخل الى ادارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ط1، 2009، ص 40

معرفي جديد في قضايا وممارسات جديدة تساهم في تعريف المشكلات وإيجاد الحلول الجديدة لها بصورة ابتكاريه مستمرة، كما تزود المؤسسة بالقدرة على التفوق في الإنجاز وتحقيق مكانة سوقية عالية في مساحات مختلفة مثل ممارسة الإستراتيجية وبدء خطوط عمل جديدة والتسريع في حل المشكلات ونقل الممارسات الفضلى وتطوير مهارات المهنيين ومساعدة الإدارة في توظيف المواهب والإحتفاظ بها.

الفرع الرابع: تخزين المعرفة

عمليات خزن المعرفة تعني تلك العمليات التي تشمل الإحتفاظ والإدامة والبحث والوصول والإسترجاع والمكان وتشير عملية خزن المعرفة إلى أهمية الذاكرة التنظيمية فالمنظمات تواجه خطرا كبيرا نتيجة لفقدانها للكثير من المعرفة التي يحملها الأفراد الذين يغادرونها لسبب أو لاخر

وقد أشار " العلواني " إلى أن حفظ المعرفة يجب أن يتم على أساس إنتقائي وأن يكون على أساس فرز عاقل لمعرفة المنظمة الأمر الذي يتطلب دورا خاصا لإدارة المعرفة من خلال مراعاة توافر معايير تضمن إنتقاء المعرفة ذات القيمة المستقبلية للمنظمة وإن حفظ المعرفة يأتي بعد الإنتقاء المؤكد للمعرفة.[1]

الفرع الخامس: توزيع المعرفة

إن عملية توزيع المعرفة هي الخطوة الأولى في عملية إستخدام المعرفة وتعني عملية

[1]– ابراهيم الخلوف الملكاوي، ادارة المعرفة–الممارسات والمفاهيم–، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2017، ص 212

توزيع المعرفة " إيصال المعرفة المناسبة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب وضمن شكل مناسب وبتكلفة مناسبة "

وهناك عدة اساليب لتوزيع المعرفة منها:فرق المشروع المتنوعة معرفيا للتوزيع الداخلي، الانترنت، التدريب من قبل زملاء الخبرة القدامى، وكلاء المعرفة، فرق الخبرة وحلقات المعرفة وحلقات التعلم، الوثائق والنشرات الداخلية.[1]

الفرع السادس: تطبيق المعرفة

إن الهدف والغاية من إدراة المعرفة هو تطبيق المعرفة المتاحة للمنظمة، التي من أبرز عملياتها ويعني تطبيق المعرفة جعلها أكثر ملاءمة للإستخدام في تنفيذ أنشطة المنظمة وأكثر إرتباطا بالمهام التي تقوم بها، إستنادا إلى أنه من المفترض أن تقوم المنظمة بالتطبيق الفعال للمعرفة للإستفادة منها بعد إيداعها وتخزينها وتطوير سبل إسترجاعها ونقلها إلى العاملين وتشير هذه العملية إلى مصطلحات: الإستعمال، إعادة الإستعمال، الإستفادة، التطبيق.

إن الإدارة الناجحة للمعرفة هي التي تستخدم المعرفة المتوافرة في الوقت المناسب ودون أن تفقد إستثمارا فرصة توفر تحقيق ميزة لها أو لحل مشكلة قائمة. [2]

[1]– بكر فواز عبد الله الجبالي، اثر تنظيم المعرفة في فعالية اداء البنوك، التجارية الاردنية، دراسة تطبيقية في قطاع البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير، قسم الاعمال الالكترونية، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2012، ص 23

[2]– ابراهيم الخلوف الملكاوي، ادارة المعرفة–الممارسات والمفاهيم–، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2017، ص 214

المطلب الثالث: إستراتيجيات التحول الإداري نحو إدارة المعرفة

قدم العديد من الباحثين نماذج عديدة لادارة المعرفة في محاولة لفهم وتوجيه جهود وانشطة ادارة المعرفة في المؤسسات وكان هدف كل منهم توجيه المنظمات لبناء استراتيجيات معرفية تساعدها في تحقيق اهدافها وحل مشكلاتها وحتى تتماشى مع متغيرات العصر ونعرض فيما يلي بعض النماذج التي يمكن الاستفادة منها في تطوير وفهم ادارة المعرفة في المنظمات:

1-نموذج nonaka. takoshy

ويتضمن الإستراتيجيات المعتمدة على المعرفة وهنا يتم تناول المعرفة على وفق مصادرها (صريحة أو ضمنية)، (فردية أو جماعية) ويناقش هذا النموذج تحول المعرفة من نموذج إلى أخر أي الإنتقال من الضمني إلى الصريح وذلك بالتعبير عن المعرفة الضمنية بمفاهيم واضحة ومحاولة توثيقها ونقل المعرفة من الفرد إلى الجماعية بإستخدام المستويات التنظيمية في المؤسسة الواحدة أو حتى بين المؤسسات ذات التخصصات المتقاربة. [1]

2-نموذج MARQUQRDT

مدخلا لادارة المعرفة في المنظمات ويتالف من ست مراحل تغطي MARQUQRDTاقترح عملية نقل المعرفة الى المستخدك من خلال الخطوات التالية:

[1]- فيصل علواني الطائي، اميمة حميد العادلي، استراتيجيات ادراة المعرفة والاستراتيجية الامثل لادراة المعرفة في المكتبات الجامعية العراقية:دراسة حالة لمكتبات جامعة كربلاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، المجلد التاسع، تموز 2014، ص 33.

-الاكتساب

-التوليد

-الخزن

-استخراج المعلومات وتحليلها

-النقل والنشر

-التطبيق والمصادقة. [1]

3-نموذج wiig 1997

ويتضمن هذا النموذج عدة إستراتيجيات:

-إستراتيجية المعرفة بوصفها إستراتيجية أعمال فهي تنظر إلى المعرفة بوصفها (منتج).

-إستراتيجية إدارة الموجودات المعرفية (صريحة وضمنية).

-إستراتيجية تطوير مهارات العاملين وتشجيعهم على تقاسم المعرفة.

- إستراتيجية خلق المعرفة وتركز على إبتكار المعرفة.

- إستراتيجية نقل المعرفة وتحويلها وتتضمن مفهوم الإبداع.

ويقوم بتحقيق اربعة اهداف رئيسية هي:

[1]- زكية بنت ممدوح قاري عبد الله طاشكندي، ادارة المعرفة اهميتها، عملياتها من وجهة نظر مديرات الادارات والمشرفات الاداريات بادارة التربية والتعليم بمدينة مكة المكرمة ومحافظة جدة، متطلب تكميلي للحصول على مذكرة الماجستير، قسم ادارة تربية وتخطيط، كلية التربية، جامعة ام القرى، السعودية، 2008، ص 77.

-بناء المعرفة

-الاحتفاظ بالمعرفة

-تجميع المعرفة

-استخدام المعرفة. [1]

4- نموذج DUFFY 2000

منطلقا من ان المنظمة التي تحصل على المعلومات والطاقة والنشاط من البيئة الخارجية ومن خلال اشتراك الاستراتيجية والافراد والعمليات والتقنية تتحول المعلومات والطاقة الى معرفة وعمليات وهيكل التي تنتج السلع والخدمات وتسهم في زيادة ثروة المنظمة. [2]

5- نموذج binney 2001

- إستراتيجية إدارة المعرفة المستندة إلى إستخدام تطبيقات التكنولوجيا في العمل.
- إستراتيجية إدارة المعرفة القائمة على معرفة حاجات المستفيدين من المؤسسة.
- إستراتيجية إجازة المعرفة لادارة الموجودات المعرفية للمؤسسة.
- إستراتيجية تحسين ممارسة الأعمال وتقاسمها والمشاركة في العمليات.
- إستراتيجية تطوير العاملين من خلال تطوير قدراتهم بالتدريب والتعليم.

[1]- علي حسين باكير، المفهوم الشامل للادارة الالكترونية، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، الامارات، العدد، 23، اوت 2006، ص ص42-43

[2]- عبلة حمادي، دور ادارة المعرفة في بناء المنظمة المتعلمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2012ص 32

– إستراتيجية بناء البيئة التنظيمية التي تشجع على خلق المعرفة من خلال تقاسم المعرفة. [1]

[1]– فيصل علواني الطائي، اميمة حميد العادلي، استراتيجيات ادراة المعرفة والاستراتيجية الامثل لادراة المعرفة في المكتبات الجامعية العراقية:دراسة حالة لمكتبات جامعة كربلاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، المجلد التاسع، تموز 2014، ص 36

الفصل الثاني:

تطبيقات الادارة الالكترونية في الجزائر

المبحث الأول: آليات تنفيذ الادارة الالكترونية في الجزائر

إن تجسيد الإدارة الالكترونية في المؤسسات العمومية من شانه أن يساهم في عملية مكافحة الفساد الإداري والتجاوزات التي تؤدي إليه، من وساطة ورشوة ومحسوبية وتسيب وظيفي وغيرها من التجاوزات الإدارية التي تعيق عملية التطور الإداري لان المتضرر الرئيسي من هذه التجاوزات والانحرافات هي المصلحة العامة، ولعل دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري يتجلى في تطوير العمليات الإدارية وتحديثها، ثم العمل على تعزيز مبادئ الحكم الراشد وهي الشفافية والمحاسبة والمساءلة في التسيير والتنظيم الاداري وبالتالي تحقيق إدارة أكثر كفاءة للمنظمات العمومية وتقليل المظاهر السلبية للفساد الإداري.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى الآليات التي اعتمدتها الإدارة الالكترونية في سبلها لمكافحة الفساد الإداري.

المطلب الأول: اصلاح المنظومة القانونية والتشريعية

ويكون ذلك بدراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد الاداري لمعرفة مدي فعاليتها واقتراح مشاريع التعديلات لها لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة او انضمت اليها وجدير بالذكر هنا الاشارة الى الجهود الاممية التي تسعى هية الامم المتحدة لتفعيلها، حتى تجعل منها عملية مكافحة الفساد عملية عالمية ودولية اكثر منها عملية محلية فجاءت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في نوفمبر 2003 والتي تضم 175 دولة و 71 مادة مقسمة الى 8 فصول تهدف من خلالها الى وضع تدابير لمنع الفساد وتجريم بعض التصرفات وتعزيز التعاون الدولي القضائي، الذي ياخذ شكل الوقاية وملاحقة المجرمين والمساعدة القانونية

المتبادلة والتعاون في مجال تنفيذ القانون وتوفير اليات فعالة لاسترداد الموجودات والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات واليات تنفيذ الاتفاقية. [1]

كما أن المنظومة القانونية والتشريعية المحلية لا يجب أن تكتف بالإصلاحات المستوحاة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بل يجب أن تعمل الإدارات والدوائر الحكومية على تسهيل إجراءات تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد الإداري المقدمة إليها، ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقا للتشريعات النافذة، كما يجب التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد الإداري وإحالتهم إلى القضاء .بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء أو فسخ أي عقد تكون الدولة طرفا فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناء على مخالفة لأحكام القوانين النافذة أو تلحق ضررا بالصالح العام، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد الإداري وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة قانونا.

المطلب الثاني: تطبيق نظم الادارة الحديثة

تتعدد وتتنوع نظم الإدارات الحديثة، وهي مفاهيم تم ايجادها بتوسع الدراسات ومناهج الإدارة، وذلك في سبيل تحقيق التنمية الإدارية ومنها التنمية الشاملة، فانتشرت هذه المفاهيم عبر عمليات الإصلاح الإداري، ومحاولات تطوير نظم الإدارة التقليدية، خاصة في ظل نجاعة العديد من تطبيقاتها في الدول المتقدمة، وتوفر ظروف انتشارها في عصر الانفتاح التكنولوجي الذي نعيشه، ومدى فعاليتها في رفع كفاءة المنظمات والأجهزة الإدارية التي تطبقها، وبالتالي هي تعكس من ناحية أخرى، آليات فعالة أيضا في مواجهة ظاهرة الفساد الإداري، ومن تلك النظم الحديثة نذكر:

إدارة الذات:

[1]– هندة غزيوي، "الجهود العربية والدولية مكافحة الفساد من منظور قانوني "، مجلة:البحوق والدراسات الانسانية، العدد 12، الجزائر –سكيكدة:جامعة 20اوت1955، 2016، ص 72

ويقصد بها الطرق والوسائل التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وتوفير التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف، فيجب على الفرد أن يعمل جاهدا في إدارة ذاته ليبعدها عن الشبهات والطرق غير المشروعة، محققا بذلك أهدافه وفق أهداف المنظمة بأساليب مشروعة. [1]

إدارة التغيير :ويقصد بها سلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد، أي أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة، ونجد أن درجة المعاناة من قسوة الوضع المعاش بسبب الفساد الإداري يوجب علينا الاستفادة من إدارة التغيير؛ للانتقال بالوضع إلى نقطة توازن أفضل. [2]

إدارة الأزمات :لا يعتبر الفساد الإداري أزمة بحد ذاته فقط بل هو مولد لأزمات متعددة داخل المنظمة، ولعلاج الفساد الإداري من منظور إدارة الأزمات يمكن إتباع الخطوات التالية :

1-تكوين فريق عمل متكامل يعمل بتعاون للقضاء على الفساد الإداري ومسبباته داخل المنظمة.

2-حل المشكلات المصاحبة للفساد الإداري بتحديد المشكلة وإجراء المشورة ومن ثم اختيار الحل الأنسب من الحلول المتاحة للخروج من الأزمة. [3]

الإدارة بالمشاركة :ويقصد بها المشاركة في القدرات والأداء مع الجميع والاعتماد على الإجماع، فيجب على كل فرد في المنظمة أن يكون له رأي وصوت مسموع حتى يعتبر نفسه جزء من المنظمة ويتولد في داخله الولاء لها، فتحقيق أهداف المنظمة يعتمد على مبدأ أساسي يقوم على ضمان تعاون العاملين بالمنشأة مع الإدارة، مما يجعل أهداف وخدمات المنظمة تلقى اجماع وقبول لدى الموظفين، فالنمط التسلطي للإدارة يقوي شعور الاغتراب لدى العاملين، مما يدفعهم للتفكير في كيفية التخلص من الالتزامات، والبحث عن الثغرات القانونية والتنظيمية التي يمكنهم

---

[1]– ايمان صوفي، مريم قوراري. مداخلة بعنوان:"اخلاقيات العمل كاداة للحد من ظاهرة الفساد الاداري في الدول النامية "، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6و 7 ماي، 2012، ص 8

[2]– معمر بوطالبي، سايب زيتوني، "الاصلاح الاداري الالكتروني كسبيل لمكاقحة الفساد الاداري والمالي في الادارة العمومية"، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 4، الجلفة، جامعة عاشور زيان، 2012، ص، 145

[3]– المنظمة العربية للتنمية الادارية (اعمال المؤتمرات)، اليات حماية المال العام والحد من من الفساد الاداري:بحوث واوراق عمل الملتقي العربي الثالث المنعقد في الرباط بالمملكة المغربية، ماي 2008، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2009، ص 44

من خلالها تحقيق مصالحهم الخاصة، فيحين أن نظام الإدارة بالمشاركة يشعر الموظف أن مصلحته تتماشى مع المصلحة العامة، مما يعزز الرضى الوظيفي، وشعور الانتماء للمنظمة، ويعتبر مفهوم المشاركة في الإدارة أو الإدارة التشاركية، من أحدث أشكال الإدارة وأساليب الاهتمام بالعنصر البشري، ولم يكن الاهتمام بهذا الأسلوب وليد المصادفة، بل كان نتيجة منطقية للتطور التقني والإداري والاجتماعي الذي شهده نهاية القرن العشرين، علاوة على انتشار مفاهيم الديمقراطية في كافة المجالات.[1]

إدارة الجودة :

والهدف من خلال نظام إدارة الجودة هو التحسين المستمر، وذلك لا يقتصر فقط على الخدمة أو السلعة بل يتعداه ليشمل مستوى الكفاءة في الأداء الوظيفي وتنمية العلاقات المبينة على المصارحة والثقة بين العاملين في المنشأة، والوقاية من الأخطاء قبل وقوعها، فمن بين أهم مبادئ إدارة الجودة هو التحسين المستمر، فيتطلب المبدأ استخدام معايير مقبولة لقياس جودة المنتجات والخدمات، وعملية تحسين مستمرة للموظفين وأدوات الإنتاج والخدمات والسلع المقدمة بدون توقف، بدلا من الاقتصار على استخدام المعايير وعمليات التحسين بعد وقوع الأخطاء، فإذا راعت المنظمة الجودة في أدائها على المستوى التنظيمي، وعلى مستوى الخدمات المقدمة ابتعدت عن العديد من مسببات الفساد الإداري.[2]

المطلب الثالث: تعزيز الشفافية وارساء المساءلة والمحاسبة

إن الشفافية كمبدأ هي وسيلة ناجحة للقضاء على الفساد الإداري بمختلف مجالاته وأشكاله، وهي باختصار شديد تعني الوضوح وعكسها الضبابية، وتصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا، مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ سنة 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من عمليات المسح، ومصادر معلومات معتمدة؛ تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة"،

[1]– محمد حسين الرفاعي، الادارة بالمشاركة واثرها على العالمين والادارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص ادارة الموارد البشرية، كلية الادارة، بريطانيا، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2009، ص 12

[2]– الياس بوضياف، عز الدين بن تركي، مداخلة بعنوان "افاق تطبيق نظام ادارة الحودة الشاملة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية"، ملتقى دولي حول ادارة الحودة الشاملة في قكاع الخدمات، قسنطينة، جامعة منتوري، 2010، ص 5-6.

فيظل الفساد هو العدو الرئيسي للشفافية، فهي تعبر عن حق كل مواطن يرغب في الوصول للمعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار، كما أن الأنظمة التي تتمتع بالشفافية؛ تكرس هذا الحق بامتلاكها قنوات مفتوحة بين المسؤولين عن الخدمة العمومية وبين المستفيدين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناولهم. [1]

كما يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه اليهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم، وبالتالي هي تؤسس لنوع من روح المسؤولية لدى الموظفين، وفي العلاقات العمل بينهم، وعلاقاتهم مع المستفيدين من الخدمة العمومية، وإذا ما أريد أن تكون المساءلة فاعلة ولها ثمارها فلابد أن يعقبها شكل من أشكالا لمحاسبة، بحيث يكون هناك إجراءات فعلية يتم اتخاذها إزاء الأنشطة والخدمات الحكومية، تكون خاضعة لمجموعة من القواعد، المبادئ والأسس المحاسبية، التي تساعد في التعرف على نواحي النشاط الحكومي، وفرض الرقابة المالية والقانونية على الإيرادات والمصروفات العامة في حدود القوانين والتعليمات الصادرة من السلطات المختصة. [2]

[1]– امال غنو، تفعيل الشفافية الادارية كالية لمكافحة الفساد الاداري، مجلة: المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد، 10، باتنة، جامعة الحاج لخضر، 2017، ص 229

[2]– اسماعيل خليل اسماعيل، نائل حسن عدس، المحاسبة الحكومية، عمان، دار اليازوري العلمية، 2010، ص 30

المبحث الثاني: مؤشرات الإدارة الالكترونية في الجزائر وأثرها في تحسين خدمة المواطنين

المطلب الأول: مؤشرات الإدارة الالكترونية في الجزائر

يتوقف تحديد جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر على ضرورة الكشف عن جملة من المؤشرات والتي تتمثل فيما يلي:

مؤشر الوصول إلى الإنترنت :بالنظر إلى درجة وصول الأفراد إلى الإنترنت، يمكن القول إن دخول الإنترنت إلى الجزائر أعطى إمكانية جديدة لإعادة صياغة إستراتيجية حديثة، وتنظيم الخدمات والمهام بسرعة ووقت قصير ومكان واسع، وبالتالي بيئة التكنولوجيا الحديثة تسيطر عليها شبكة الإنترنت كشبكة يمكن الوصول إليها من طرف فئة كبيرة من المواطنين.

مؤشر التعليم عبر الإنترنت :إن تحليل مؤشر التعليم عبر الإنترنت يدعو إلى ضرورة الكشف عن واقع وأثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال التعليم ومحدداته ومدى الاستفادة منه، وتبيان حلوله والعقبات التي تحد من انتشاره وتعميمه، إذ تعمل تكنولوجيا الإنترنت على توجيه مجال التعليم والبحث العلمي وخدمة مصالح الطلبة والأساتذة وفق شبكة تكنولوجية تضطلع بمهام توفير الأساسيات في مجال الاتصالات والبحث العلمي وهو ما يمهد لإقامة مشروع الجامعة الافتراضية بالجزائر.

مؤشر انتشار الإنترنت في المجتمع :يمكن الانطلاق من السياسة الحكومية لمعرفة مدى وجود مبادرة لنشر تكنولوجيا المعلومات، والتي في مقدمتها تمكين المواطنين من الوصول إلى خدمات الإنترنت والتزود بتكنولوجيا المعلومات، إذ يمثل برنامج جهاز كومبيوتر لكل عائلة في الجزائر أحد المنطلقات الأساسية الرامية إلى توسيع استخدام الإنترنت، ونشر التكنولوجيا المتطورة.

مؤشر انتشار الإنترنت في الاقتصاد :تحديدا ووفقا لهذا المؤشر عملت الجزائر على محاولة الاستفادة من شبكة الإنترنت في الواقع الاقتصادي، والواقع يبين أن التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في الجزائر هي حبيسة قطاعات قليلة لأشخاص محددين، وهذا غير كاف لإقامة اقتصاد معرفي فعال، أما مبادرة الجزائر فتتمثل في مشروع الدفع الإلكتروني والصيرفة

الإلكترونية التي تقدمها البنوك كأحد الخدمات من خلال شبكات اتصال إلكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها. [1]

المطلب الثاني: ركائز تطبيق الادارة الالكترونية

يمكننا القول إن أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على آفاق ترشيد الخدمة العمومية يركز على وجوب تحقيق العناصر التالية:

مردودية الخدمة العمومية :حيث يتعلق الأمر بمدى مردودية مشاريع الخدمة العمومية ومختلف إسهاماتها في اعادة ترتيب الحدمة المقدمة للمواطنين

وما هي فوائد تطبيق هذا النموذج من الخدمات على واقع الجهاز البيروقراطي الحكومي وهل حقيقة تم التوصل إلى كسب رضا المواطنين، وثقته بمؤسسات الخدمة العامة.

تقليص تكاليف الخدمة :من خلال الاتصال عبر الخط دون الانتقال والتوصل للخدمة من خلال النوافذ يتيح تخفيض التكاليف الناتج عن التنقل الالكتروني بين بوابات الخدمة العمومية.

سرعة الاستجابة واحترام المواعيد :حيث تعتمد على تقنية الشباك الوحيد للأنشطة الإدارية المتماثلة وهذا لربح الوقت ودفع الإدارة للقيام بالالتزامات مع تحقيق سرعة الاستجابة للخدمة دون تأخر.

الدقة :تشير الدقة وفق نموذج الإدارة الإلكترونية للخدمات إلى انجاز الأعمال وفق مقاييس مضبوطة بشكل يحد من الأخطاء الإدارية ويمنع التجاوزات أثناء تقديم الخدمة . معالجة المعلومات وسهولة المحاسبة ووضوح الخدمة :وذلك من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل في أداء الخدمة العمومية مما يؤدي إلى إمكانية المحاسبة على كل جزئيات الأنشطة والمهام، من خلال النشر الإلكتروني، لكل مراحل الخدمة إذ لا مجال لإخفاء المعاملات ولا فرصة للاستئثار بخدمة جهات دون أخرى فالمصلحة عامة مادامت الخدمة عامة، فالانتقال نحو الخدمات العامة الالكترونية يؤدي إلى بناء الثقة بين المنظمات العامة

[1]– عاشور عبد الكريم .(2010) .دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة قسنطينة :الجزائر؛ ص 125

والمواطنين، ومن ثم الوصول إلى السرعة في انجاز وتقديم الخدمات بشكل مباشر، فيتم ذلك بتوفير الجهد والوقت والتكلفة، وهو ما يؤدي إلى حل العديد من المشاكل. [1]

المبحث الثالث: مشروع الادارة الالكترونية في الجزائر (2008-2013) ودوره في ترقية الخدمة العمومية

تبنت الجزائر مشروع الجزائر الإلكترونية والذي يعكس مدى إهتمام الحكومة الجزائرية بضرورة عصرنة القطاع الحكومي وما تمليه عليه الحاجة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي مست أغلب الدول المتقدمة، وتشكل المعركة الرقمية وتدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعاملا رئيسيا لتحضير البلاد لمواجهة تحديات العولمة، واستراتيجية الجزائر الإلكترونية تهدف الى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم.

المطلب الأول: محاور تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر

تتمحور خطة إستراتيجية الجزائر في سبيل تطبيق الادارة الالكترونية في 13 محورا كما يلي:

1- تسريع إستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية: سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارة العمومية تحولا كبيرا في اساليب تنظيمها وعملها مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب، وفي هذا السياق تم وضع أهداف خاصة وأحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية وهي تخص الجوانب التالية:إستكمال البنى الأساسية المعلوماتية وضع نظم إعلام مندمجة

[1]- رابحي بوعبد الله، دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية (التجربة الجزائرية ا نموذجا)، المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي تيسيمسيلت (الجزائر)، 2020، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 04. العدد 01(2020)، ص 202-203

نشر تطبيقات قطاعية متميزة تنمية الكفاءات البشرية تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى[1]

2-تسريع إستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الشركات: إستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال أضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات ولهذا تم إدماج تكنولوجيات الإعلام والإتصال في القطاع الإقتصادي من خلال الأهداف التالية:دعم تملك تكنولوجيات الإعلام والإتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات تطوير عرض خدمات إلكترونية من طرف الشركات.

3-تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الإستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والإتصال: إعادة بعث عملية "أسرتك" عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات الدفق السريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفئات المجتمع الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضاءات العمومية الجماعية ومحلات الإنترنت والمنصات المتعددة الوسائط والحظائر المعلوماتية ودور العلم ودور الثقافة. .إلخ.

4-دفع تطوير الإقتصاد الرقمي: مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والذي تمت مباشرته في إطار إعداد إستراتيجية'' الجزائر الإلكترونية توفير الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيز وضع إجراءات تحفيزية لإنتاج المضمون توجيه النشاط الإقتصادي في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال نحو التصدير.

5-تعزيز البنية الأساسية للإتصالات ذات الدفق السريع والفائق السرعة: تأهيل البنية التحتية الوطنية للإتصالات تأمين الشبكات نوعية خدمات الشبكات التسيير الفعال « dz ».[2]

[1]- خرشي الهام مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة الكترونية لطلبة السنة الثالثة، السداسي الثاني الموسم الجامعي: 2019- 2020، ص 26

[2]- رابحي بوعبد الله، دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية (التجربة الجزائرية ا نموذجا)، المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي تيسيمسيلت (الجزائر)، 2020، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 04. العدد 01(2020)، ص 91-92

6-تطوير الكفاءات البشرية: إعادة النظر في برامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال تلقين تكنولوجيات الإعلام والإتصال لجميع الفئات الإجتماعية.

7-تدعيم البحث والتطوير والإبتكار: يستلزم الإقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا بين البحث والتطوير وعالم الإقتصاد، إذ أن الإبتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال

8-ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني: يستنتج من دراسة جميع الترتيبات التشريعية القائمة أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن إستخدام وتطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتشييد مجتمع المعلومات وعليه لابد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات.

9-الإعلام والإتصال: إعداد وتنفيذ مخطط إتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر إقامة نسيج جمعوي كإمتداد للمجهود الحكومي.

10 -تثمين التعاون الدولي: المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية إقامة شراكات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات والمهارات.

11 -آليات التقييم والمتابعة: إعداد الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية.

إعداد قائمة مؤشرات ملائمة.

12 -إجراءات تنظيمية: تدعيم الإنسجام والتنسيق وطنيا وبين القطاعات.

تدعيم قدرات التدخل على مستوى القطاعات والهيئات المتخصصة.

13 -الموارد المالية: يستلزم تنفيذ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية موارد مالية معتبرة لذا فإن برنامج الجزائر الإلكترونية ميزانية إستراتيجية وفق المراحل التنفيذية المرتقبة. [1]

[1]- رابحي بوعبد الله، دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية (التجربة الجزائرية ا نموذجا)، المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي تيسيمسيلت (الجزائر)، 2020، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 04. العدد 01(2020)، ص 92-93

المطلب الثاني: تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية على مستوى الجماعات الاقليمية

تماشيا مع تبني الجزائر لمشروع الجزائر الالكترونية، عملت الجزائر على تغيير منظومتها القانونية لجماعاتها الاقليمية، فأصدرت القانونين: القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية والقانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، والذين كرسا ضمن نصوص العديد من المواد على غرار المواد 17-18-31-33-77-81-83 من قانون الولاية والمواد 11-30 من قانون البلدية، إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الممارسات الالكترونية وتعاملات الهيئتين مع المواطن وإحلال التطبيقات الحديثة محل التطبيقات الكلاسيكية.

لكن البارز في تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية على المستوى المحلي وهو مشروع البلدية الالكترونية "الذكية"، والتي تعرف على أنها نمط عصري ومتطور من الإدارة الرقمية، يتسم بالكفاءة في تقديم الخدمة والتفاعل مع المواطنين وطالبي الخدمة بإتاحة الحصول على الخدمات والمعاملات باستعمال الانترنت". وهي تمثل الانتقال نحو نوع جديد من الخدمات الإدارية العصرية وهي الخدمات عن بعد، حيث سيستغني بواسطتها المواطن عن الاحتكاك مع أي طرف كان، وإبعاد التدخل البشري عن أداء الخدمة العمومية، ومنه القضاء على الممارسات البيروقراطية السلبية باعتماد آلية التوقيع الالكتروني عن بعد للوثائق الادارية. وهو الذي سيساهم في تحسين وترقية نظام تسيير البلدية وطريقة تعاملها مع محيطها. [1]

تم إطلاق هذا المشروع في الثلاثي الأول من سنة 2018 وتمثلت أهدافه في ما يلي:

- تقريب الإدارة من المواطن، وتسهيل حياته الإدارية والاجتماعية بتقليص الجهد والوقت والمال واسترجاع ثقته في هيئته المحلية.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدية وتثمين تسيير الموارد البشرية.
- تحسين مستوى الخدمات بتوفير السرعة والمرونة والكفاءة.
- خفض التكاليف من خلال تقليل تكاليف المعاملات الإدارية وتوفير الإنفاق وترشيده.
- تحقيق التنمية الشاملة وترشيد النفقات.

[1]- خرشي الهام مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة الكترونية لطلبة السنة الثالثة، السداسي الثاني الموسم الجامعي: 2019- 2020، ص 17

ولتنفيذ هذا المشروع اتخذت المديرية العامة لعصرنة الوثائق والأرشيف عدة إجراءات تسمح ببناء البلدية الإلكترونية:

- تشييد البنية التحتية للشبكة الداخلية وفق المعايير الدولية.
- تشييد مركز بيانات متطور على المستوى المركزي.
- تجريد خدمات البلدية من الطابع المادي والاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا.
- وضع الشباك الموحد لتقديم كل خدمات البلدية.

وقد أصبح في استطاعة البلديات وفق هذه المخططات إتمام العديد من معاملات المواطنين عبر الانترنت، كما سيكون ممكنا التواصل بين البلدية والمستفيد من الخدمة لتقديم الاستفسارات عبر البريد الالكتروني، إمكانية تحميل الاستمارات المتاحة على الموقع واجراء عمليات التسجيل وهي سارية الآن (كالتسجيل للحج عبر منصة إلكترونية بلدية باستغلال السجل الوطني الإلكتروني، في انتظار القيام بإجراء القرعة إلكترونيا، كما سيتم لاحقا ادراج عملية التصويت الالكتروني. [1]

المطلب الثالث: تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية على مستوى القطاعات

أولا: قطاع البريد والمواصلات

فى إطار تنفيذ الإدارة الإلكترونية، فقد شرعت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في عدة مشاريع بالتعاون مع الوزارات الأخرى، تتمحور هذه المشاريع أساسا حول:

–تطوير ووضع قاعدة حيوية لتسيير المضامين وتقديم الخدمات عبر النت لصالح القطاعات الوزارية الجزائرية .

–تصميم وتطوير بوابة المواطن.

–تطوير ووضع موقع انترنت مخصص للإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء مؤسسة في الجزائر.

[1]– خرشي الهام مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة الكترونية لطلبة السنة الثالثة، السداسي الثاني الموسم الجامعي: 2019– 2020، ص 18

نشر مشروع الطب عن بعد.

تطبيق التصديق الالكتروني .

وبهدف تطوير الإدارة الالكترونية تم وضع مواقع انترنت مؤسساتية من أجل السماح للمواطنين بالوصول إلى مختلف المعلومات الضرورية والتفاعل مع الإدارة وكذلك من أجل إجراء بعض العمليات الكترونيا. [1]

ثانيا: قطاع العدالة

من ضمن الإنجازات المحققة ضمن مشروع عصرنة قطاع العدالة:

انجاز أرضية انترنت :مند نوفمبر 2003 وإنشاء موقع الكتروني لوزارة العدل.

إنشاء بوابة القانون .

– إنشاء مركز وطني للسوابق العدلية تم استلامه في 06 فيفري 2004

نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية .

نظام تسيير ومتابعة المساجين .

نظام تسيير أوامر القبض .

رقمنة الأرشيف القضائي.

إن إدخال الإدارة الالكترونية إلى قطاع العدالة، ليس مجرد مكننة مواكبة للعصر، إنما يعكس حقيقة جهود الدولة الرامية إلى عصرنة

القطاع وتحسين الخدمة العمومية، خاصة وأن هذه العملية رافقها تكوين مكثف للقضاة والموظفين.

وتجدر الإشارة أنه بالرغم من الاستحسان الذي أبداه المواطن الجزائري حول الخدمات الإلكترونية، إلا أن تواصله مع الأجهزة القضائية من خلال شبكة الانترنت يظل محدودا جدا، لتصبح بذلك تغيير عقلية المواطن الجزائري أحد أهم التحديات التي تواجه عصرنة قطاع العدالة.[2]

[1]– محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص 90

[2]– سعيد مقدم، واقع ومقتضيات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الإدارة، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجزائر، 1993، 103

ثالثا: قطاع البنوك

قطاع البنوك :نطرح في هذا السياق أهم التطورات التي عرفتها أنظمة الدفع والتبادلات المصرفية انطلاقا من البطاقة المصرفية الالكترونية إلى بطاقات الائتمان الممغنطة الأخرى على غرار بطاقة فيزا وغيرها من البرمجيات التي أعطت للبنك الجزائري مكانة بارزة إلا أن المنظومة البنكية الجزائرية تعتبر من الأنظمة المتأخرة على الصعيد الدولي والإقليمي، بالنظر إلى التخلف وبطء وتيرة المعاملات المالية، تحت ذريعة إضفاء حماية مالية أكبر للتحويلات، والمحافظة على ممتلكات الزبائن الخواص والشركات[1].

رابعا: قطاع الضرائب

باعتبارها طرف معني في القطاع المالي، باشرت إدارة الضرائب في ورشة للعصرنة على نطاق واسع تهدف الى اعادة تحسين أدائها، وعلى هذا الصعيد، وضعت المديرية العامة للضرائب تنفيذ نظام معلوماتي ناجع كأحد اولوياتها الاساسية باعتماد بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها ان تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها

يتم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال باهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الالي لجميع اجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات، تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال هذا المشروع إلى انشاء إدارة الكترونية ترتكز على استعمال التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصال كأداة عمل وتقارب بين الإدارة الجبائية ومحيطها، تلعب هذه التكنولوجيات دورا ضروريا في هذا الانتقال.

يمثل تجسيد الإدارة الالكترونية بالنسبة للمديرية العامة للضرائب رهان كبير، وفي هذا الصدد، فهي مدعوة إلى مضاعفة جهودها على نطاق واسع وإثبات فعاليتها وكفاءتها لتكون في مستوى التحديات المرفوعة. [2]

[1]– عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الو.م.أ والجزائر رسالة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2010، ص 125

[2]– بن عيشاوي أحمد، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد ، 07، 2010ص 292

الفصل الثالث:

الادارة الالكترونية كالية فعالة في محاربة الفساد الاداري في الجزائر

المبحث الأول: المشاركة الالكترونية كالية في محاربة الفساد الاداري

المطلب الأول: تعريف المشاركة الالكترونية

من بين التعاريف المقدمة للمشاركة الالكترونية:

-انها تشير الى وسائل المشاركة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات المتعلقة بالادارة، وصنع السياسات العامة وعملية صناعة القرار وتقديم الخدمات وتوفير المعلومات والتشاور والمداولات. [1]

وترتبط المشاركة الالكترونية بمفهوم واسع يضم مشاركة المواطنين في عمليات ديمقراطية تتعلق على سبيل المثال: بالقرارات السياسية وصنع السياسات العامة والعملية الانتخابية كما تشمل مشاركة المواطنين في تمثيل اهتماماتهم وميولهم وتطوير الخدمات الالكترونية العامة.

ويعرفها ديوان المحاسبة الاماراتي بانها " عملية اشراك الجمهور والمتعاملين من خلال تقنية المعلومات والاتصالات في اليات العمل الحكومي من حيث تصميم وتنفيذ السياسات والخدمات، وكذلك المشاركة في صنع القرار لجعل الادارة الحكومية تشاركية وشاملة وتعاونية وهادفة من اجل تحقيق رضا المتعاملين وسعادة المجتمع. [2]

المطلب الثاني: متطلبات المشاركة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري

يتجلى ذلك من خلال ما يلي:

---

[1] -the baltic insetute of finlalnd، » the e- participation »published on(w.d.p) ،access on:24-04-2018.

[2] - هيئة تنظيم الاتصالات لدولة الامارات العربية المتحدة، الدليل الارشادي لممارسات المشاركة الالكترونية والتواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية لدولة الامارات العربية المتحدة، ط2، 2016، ص 6، نسخة الكترونية اخر تعديل عليها في 13جويلية2017، تم الاطلاع عليها بتاريخ 22افريل 2018.

1-التغذية العكسية على الخط: تهدف الى توسيع مستوى وحجم مساهمة المواطنين في صناعة القرار العام، فالسعي وراء تحصيل اراء الناس حول الاداء الحكومي ليس كافيا، فمن المهم بالنسبة للمواطنين ان يكونو على علم بما اصبحت عليه مساهمتهم وجهودهم في المشاركة الالكترونية، والتغذية العكسية الملائمة بشان مشاركة المواطنين، يمكن ان تسهم في الشفافية العامة، والمساءلة وانفتاح الحكومة وتوفير المزيد من الحوافز للمشاركة اكثر اذ ان توفير الية ملائمة للتغذبية العكسية كجزء من نظام المشاركة الالكترونية سيوفر للمواطنين فكرة واضحة عما يمكن ان يتوقعوه، من حيث تعليقات الدوائر الحكومية على مدخلاتهم، بالاضافة الى درجة النظر الى مدخلاتهم في تطوير سياسة الحكومة ' وتحسين الخدمات، ومتابعة ردود الفعل اتجاه مزاعم الفساد.

2-الموارد والاستثمار: غالبا ما تعتبر الادوات التكنولوجية، التي تمكن المواطنين من ممارسة المشاركة الالكترونية ادوات تتطلب استثمارا ماليا ضخما ولا يحقق عائدا ماليا مباشرا، فمن المهم فهم الاثار المالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم المشاركة السياسية مباشرة من مرحلة التخطيط.

3- الاشراف: يعد الاشراف امرا مهما لفعالية المشاركة الالكترونية عبر الانترنات، وهذا ينطوي على تحديد دور كل مجموعة من الفاعلين في عملية المشاركة، ووضع قواعد شاملة لتوجيه اعمال كل فرد في النظام، اذ يجب ان ينظر للمشرفين على انهم مصدر موثوق به وغير متحيز، فهم يعتبرون مضدر لشرعية العملية برمتها ووضع تدابير لضمان نزاهة المشاركين.

4-العوامل التكنولوجية:

-امكانية الوصول: اذ يجب ان يكون ممكنا للمواطن عبر البوابات او المواقع الالكترونية، الوصول الى ادوات المشاركة الالكترونية، مع امكانية الوصول للمعلومات الحكومية من خلاله، مع مبادئ عامة توجيهية لمواقع الويب، والتي تشمل تصميم الموقع وتنظيمه وتبويبه، بالاضافة

الى ارشادات فيما يخص الوسائط الالكترونية الضرورية للاطلاع على مختلف انواع الوثائق والملفات التي توفرها البوابة الحكومية.

–سهولة الاستخدام والمنفعة: فسهولة الاستخدام لها علاقة لكيفية تعامل المستخدمين مع واجهة البوابات الحكومية، والمنفعة تتجلى من خلال الخدمات التي توفرها تلك البوابات فغالبا هناك نظام شكاوي يمكن الوصول له عبر واجهة المستخدم. [1]

المطلب الثالث: البيانات المفتوحة ونظام المشاركة الالكترونية لمكافحة الفساد الاداري

تعكس الادارة الالكترونية رؤية نهائية للادارة العامة، لا يكون فيها فقط تجميع للخدمات الحكومية في بوابة واحدة، وانما ايضا انفتاح غير مسبوق للبيانات والمعلومات الحكومية، والذي يسمح للدوائر الحكومية، المواطنين ومكونات قطاع الاعمال... الحصول على المعلومات والبيانات الحكومية من منازلهم، مكاتبهم او حتى اثناء التنقل باستخدام وسائط وادوات مختلفة، وتتطلب هذه الرؤية ان تكون جميع السلطات العامة مترابطة، وان المواطن قادر على الوصول للمعلومات من خلال وقفة واحدة حتى لو كانت هذه المعلومات يتم توفيرها بالفعل من قبل عدة دوائر او ادارات عمومية مختلفة.[2]

حيث ان تطبيق نظام البيانات المفتوحة يوفر كم هائل من الملفات والوثائق التي تضم محتوى للاستخدام واعادة الاستخدام، مثل امكانية ادراجها على المواقع الالكترونية كاحدى الوسائل المساعدة في توفير بيانات ومعلومات عن الجهات الحكومية ' ويكون ذلك من خلال نشر جميع المعلومات الخاصة بتنظيم الادارات العامة، المتمثلة في الوزارات والهيئات المؤسسات العامة، بما فيها المعلومات الخاصة بتشغيلها وادائها ووظائفها، وعمليات اتخاذ القرار فيها وكل

[1] –ADERONKE A، ONI AND EDEKUNLE O، –CRITICAL SUCCESS FACTOR IN E-DEMOCRACY IMPLEME NTATION-ENCYCLOPEDIA OF INFORMATION SCIENCE AND TECHNOLOGY، FOURTH EDITION، PENNSYLVANIA، INFORMATION SCIENCE REFERENCE، 2018 P3565

[2] -MARIA A WIMMER AND EFTHIMIOS، TAMBOURIS –ONLINE ONE TOP GOVERNEMMENT-A WORKING FRAMEWORK AND REQUIREMENETS INFORMATION SYSTEMS: THE E-BUSNESS CHALLENGE، USA-NEW YORK SPRINGER BUSNESS MEDIA-LLC ،2002 ،P 117

ما يتعلق بتفاصيل الميزانية والاحصاءات والمعلومات الخاصة بالايرادات والنفقات وتفاصيل العمليات المالية للحكومة والتقارير الخاصة بمؤشرات الاداء والاحصاءات والدراسات الخاصة باعمال الجهات الحكومية، بالاضافة الى نشر جميع القوانين والقرارات واللوائح والتعاميم والسياسات والاصدارات، والدراسات الخاصة بهذه الجهات، الى جانب نشر الاخبار والفعاليات ذات الصلة بالجهات العامة، ومع التوجه نحو تخزين البيانات والمعلومات واتاحتها للجمهور، ظهر للوجود مستودعات مركزية للبيانات الدقيقة، وتطبيق ادوات فعالة للبحث واستخراج البيانات والمعلومات.[1]

يعد نظام اتاحة المعلومات للجمهور من الميادئ الاساسية التي تركز عليها وثيقة الامم المتحدة في مكافحة الفساد وتناولها في العديد من موادها، كاساس لضمان التدابير الرئيسية في مكافحة الفساد، ويتوقع من الدوائر الجكومية عند اتباع سياسات البيانات المفتوحة على مواقعها الالكترونية الالتزام بالموجهات التالية في الحد الادنى:

-ان تغطي البيانات المنشورة خدمات وانشطة الجهة الحكومية والتي من شانها ان تكون ذات قيمة للمتعامل "زائر الموقع "

-ان يتكمن زائر الموقع من الوصول للبيانات من دون اية عوائق على سبيل المثال " عائق طلب التسجيل "

-ان تكون البيانات منشورة بصيغة ملفات قابلة للاقتطاع بطريقة "قص لصق " وكذلك قابلة للتحميل.

-من الصيغ المفضلة للملفات المستخدمة للبيانات المتاحة كل من word، excel

[1] -RAKESH K ARORA MANOJ K GUMPTA ،E-GOVERMANCE USING DATA WAREHOUSING AND DARTA MINING ،INTERNATIONAL JOURNAL OF COMPUTER APPLICATIONS ،VOLUME ;169 ،NEW YORK FONDATION OF COMPUTER SCIKENCE ، 2017 ،P29

لكونها تعطي الحرية الكاملة للمستخدمين.

-ان يتاح لزائر الموقع امكانية ابداء الراي في البيانات المنشورة.

- ان تكون البيانات منشورة بصورة تسهل قراءتها.

-ان يتاح لمستخدم الموقع امكانية معرفة نوع وحجم الملف وكذلك الزمن اللازم لتحميله قبل البدء بتحميله.

-اتاحة كل ما هو ممكن من منصات التفاعل مع مستخدمي البيانات ووضع وصلات لمنابر الكترونية يتم فيها مناقشة تلك البيانات مثل المنتديات والمدونات وصفحات الفايسبوك. [1]

-يجب ان تحتوي صفحة البيانات المفتوحة على سياسة البيانات التي تمنح المستخدمين ترخيصا واضحا لا لبس فيه لاستخدام البيانات وتوزيعها والهدف بالطبع من عرض المعلومات والبيانات الحكومية، هو لارساء الشفافية في اليات العمل الحكومية والادارية القائمة، بالاضافة لتمكين مختلف الفواعل غير الرسمية للمواطنين وقطاع الاعمال، الى جانب الفواعل الرسمية من اداء مبادرات ومشاركات تعنى بالبدائل وعملية صناعة وتنفيذ القرار وهذا مانصت عليه المادة 13 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تحث على مشاركة المجتمع، وتقترح تدابير لضمان هذه المشاركة منها:

- تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع اسهام الناس فيها.

-ضمان تيسير حصول الناس فعليا على المعلومات.

- احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها.[1]

[1]- هيئة تنظيم الاتصالات لدولة الامارات العربية المتحدة، الدليل الارشادي لممارسات المشاركة الالكترونية والتواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية لدولة الامارات العربية المتحدة، ط2، 2016، ص 6، نسخة الكترونية اخر تعديل عليها في 13جويلية2017، تم الاطلاع عليها بتاريخ 22افريل 2018.ص 4-5

وبالتالي فان انظمة المشاركة الالكترونية، تعد اكبر المقومات لتعزيز هذه التدابير في نظام الادارة الالكترونية، فلكي تكون المعلومات والبيانات فعالة يجب ان توفر قنوات المشاركة الالكترونية، العديد من القدرات لتوظيفها، وفق اليات تضمن الفعالية في مكافحة الفساد الاداري فنذكر من تلك القدرات:

- القدرة على تجميع المعلومات لالقاء الضوء على الخيارات البديلة ضمن اطار التوافق الذي يسعى الى تحقيق ميزانية متوازنة وبالتالي مستدامة.
- إمكانية الوصول لجميع التشريعات ومختلف القرارات التنفيذية على كافة المستويات (محلياو عالميا) والتركيز على المعطيات والمعلومات المتعلقة بالعملية السياسية اثناء تطويرها وليس بعدها.
- التمكين من الرقابة على عمليات التنفيذ والنتائج، وتحميل المديرين التنفيذيين والمشرعين المسؤولية عن قراراتهم.
- إتاحة التدخل لعكس التنفيذ، أو وقف الأعمال التي تظهر لها نتائج ومؤشرات تسير بشكل سيء، أو استدعاء السلطة التنفيذية أو المشرع الذي فشل في تحقيق المصلحة العامة على النحو المحدد من قبل الجمهور.

ويعد اعتماد نظام البيانات المفتوحة مع تفعيل المشاركة الالكترونية، من الممارسات التي تعكس رغبة الحكومة، في التطوير المستمر لأعمالها من خلال الانفتاح على المتعاملين وتوفير كافة ما يحتاجونه من بيانات ومعلومات بشكل شفاف وسلس وبصورة تمكنهم من الاطلاع والمتابعة والمساهمة بالرأي، في جودة الخدمات والأنشطة التي تقوم بها انسجاما مع أهداف إستراتيجية العمل الحكومي. [2]

[1]– الجمعية العامة للامم المتحدة، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، القرار، رقم 58–04، الامم المتحدة، 21 نوفمبر 2003.

[2]– المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لكلية الشريعة، وسائل التواصل الاجتماعي واثرها على المجتمع، نظرة شرعية اجتماعية قانونية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014، ص 80

المبحث الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي في محاربة الفساد الاداري.

تكتسب مواقع التواصل الاجتماعي، قوة تأثيرها من قدرتها على استقطاب الجماهير، وعدد المتفاعلين مع الخدمات التي تقدمها، وتعتبر مواقع تعتمد بالأصل على الشبكات الافتراضية، الناجمة عن العلاقات التي ينشئها المستخدمين، من خلال أدوات المشاركة التي توفرها تلك المواقع، والتي أصبحت ذات تأثير أقوى من وسائل الإعلام التقليدية، فالفضاء الافتراضي للتواصل الاجتماعي، أصبح يستقطب أغلب المؤسسات الإعلامية ومختلف المنظمات والمؤسسات غير الرسمية، وحتى الرسمية والحكومية منها، لإثبات وجودها، واستغلالها لقدرة تأثير هذه الوسائل، في توجهات الرأي العام من جهة، وتمكين الأفراد من التواصل بشكل أسرع وأكثر تأثيرا من جهة أخرى.

المطلب الأول: تعريف وسائل التواصل الاجتماعي:

-هي كيانات اجتماعية تتكون من أشخاص أو مؤسسات اجتماعية، ترتبط فيما بينها بروابط ناجمة عن تفاعلاتهم المتبادلة، ويستعمل بفظ الشبكة الاجتماعية للدلالة على مواقع انترنت تسمح لمستخدمها بالتسجيل وإنشاء هوية افتراضية، تدعى بروفايل -Profile، ويطلق على هذه المواقع صفة اجتماعية لأنها تسمح بتبادل الرسائل العامة والخاصة، الروابط التفاعلية، الفيديوهات، الصور الألعاب، بين المشتركين، ويبقى قوام الشبكات الاجتماعية هو امكانية توسيع دائرة الأصدقاء والعلاقات. [1]

-اطلق عموما على كل ما يمكن استخدامه في التقاء وتواصل الافراد والجماعات على الشبكة العنكبوتية العملاقة والمفهوم يتكون من مصطلحين:التواصل والاجتماعي واحيانا يستخدم

[1]- مبني نور الدين ولصلج عائشة، "المواطنة الرقمية:عندما تصبح مواقع التواصل الاجتماعي فضاء للنقاش العمومي"، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد، 11، سطيف، جامعة محمد لمين دباغين، 2015، ص 333-334

مصطلح الشبكات بدل من مصطلح المواقع لان هذه المواقع احيانا ما توصف بانها " شبكات التواصل الاجتماعي"ممل يوحي بالاتساع والعمومية في مجال الاتصالات. [1]

مواقع التواصل الاجتماعي هي مواقع ألكترونية تسمح لمستخدميها بإنشاء صفحات خاصة بهم، وطرح محتوى جديد أو مشاركة محتوى الاخرين، وتعمل وفق منظومة ربط شبكي اجتماعي، تعتمد على الذكاء الاصطناعي، في اقتراح الصفحات والمحتويات الاخرى، وذلك بناء على البيانات التي يعطيها المستخدم، وخياراته وتفضيلاته اثناء استخدام الموقع.[2]

ويمكن تعريف التواصل الاجتماعي بأنه » نقل الأفكار والتجارب، وتبادل الخبرات والمعارف بين الذوات والأفراد والجماعات بتفاعل ايجابي، وبواسطة رسائل تتم بين مرسل ومتلقي، وهو جوهر العلاقات الإنسانية ومحقق تطورها.[3]

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي ودور المواضيع الرائجة في مكافحة الفساد الاداري

تعريف الذكاء الاصطناعي: يعرف بأنه دراسة كيفية جعل الأنظمة الآلية، تعمل الأشياء التي يفعلها البشر، وفي نفس الوقت بشكل أفضل. ويرتبط الذكاء الاصطناعي غالبا بمفهوم البيانات الضخمة، والتي تساعد خوارزميات مواقع التواصل الاجتماعي، على التعرف على تفضيلات المستخدم، وما يود أن يشاهده أو يتفاعل معه، بناء على خوارزميات مبرمجة على أسس معينة مثل: وقت البقاء على صفحة المحتوى الموجود أثناء التصفح، وعدد نقرات التفاعل وطبيعة التفاعل، إذ يفترض مبرمجي الخوارزميات أن المواضيع الهامة، والتي تستقطب اهتمام

[1]– قاسم علوان سعيد الزبيدي وخير الله سبهان عبد الله الجبوري، دور مواقع التواصل الاجتماعي في صورة 25 يناير 2011 المصرية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، تكريت، جامعة تكريت، 2015، ص 5

[2]– حكيم غريب، مداخلة بعنوان، مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الامن المجتمعي:الرهانات والاستراتيجيات، ندوة نقاشية علمية دولية حول عولمة الاعلام السياسي وتحديات الامن القومي للدول النامية، يوم 11 افريل 2017، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2017، ص 4

[3]– سكر، ماجد، التواصل الاجتماعي أنواعه –ضوابطه –آثاره –معوقاته –دراسة قرآنية موضوعية، ص10 ، أصل الكتاب رسالة ماجستير أُجيزت من الجامعة الإسلامية بغزة عام 2011 م، بإشراف الدكتور جمال الهوبي.

المستخدمين تأخذ وقت من المتابع، وتشجعه على التفاعل معه بإيجابية مثل تسجيل الإعجاب أو كتابة التعليقات، فلا يغلق نافذة الموضوع بسرعة، أو يتفاعل معه بسلبية، فإذا حدث هذا فإنه قد يعني العكس، بأن الموضوع لا يستقطب اهتمام المستخدمين، وربما حتى مزعج وغير مفيد لهم، وبناء على كل ذلك، وعلى البيانات التي يعطيها المستخدم عنه من مكان تواجده وقائمة أصدقائه، وتاريخ تصفحه، وعناوين الـ IP التي يستخدمها، فتستقطب اهتمام مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، فتصبح موضوعا رائجا ومتداولا وحتى أن النقاش حوله، ينتقل في كثير من الأحيان لوسائل الاعلام التقليدية، وفي بعض الحالات إلى المؤسسات الحكومية والمجالس المنتخبة، وفرضت مواقع التواصل الاجتماعي قوتها كمصدر للأخبار حتى لوسائل الاعلام التقليدية، وأصبحت عليها العديد من الصفحات كمصادر أخبار موثوقة ولها وزنها ومتابعيها، دون أن تعترف بطابو هات الاعلام التقليدي، الذي تحكمه قوانين الاعلام المحلية، ولم تعد تتحفظ عن أخبار الفساد العديدة والمتنوعة، والتي تنشر غالبا على شكل فضائح أو تسريبات، وأثبتت الوقائع والعديد من التجارب أن أعتى وأقوى المؤسسات لم تسلم من التسريبات، مثل مؤسسة الاستخبارات الأمريكية والتي نشر لها موقع ويكيليكس العديد من الوثائق المسربة. [1]

وبالتالي فإن المستخدم انتقل من متلقي لأخبار، إلى مساهم في انشائها وبغض النظر عن الفوضى والتضارب، التي تفرزها الأخبار الكاذبة، إلا أن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي تأثير كبير لا يمكن إنكاره، فلها دور فعال في الكشف عن بعض بؤر الفساد ومواقع المخلفات سواء على مستوى المؤسسات أو الأشخاص، والتي تحث صناع القرار على اتخاذ الاجراءات والتدابير، التي من شأنها التحقق من تلك المخالفات، وايجاد سبل لحلها بل ومتابعة ومعاقبة مرتكبيها ومحاولة استئصال بؤر الفساد بكل أشكاله، ولعل المميز في أن تلك الوسائل، غالبا ما تتناول الحقائق والوقائع والأحداث، كما هي في واقع الحياة اليومية دون أن تكون خاضعة لسيناريو سياسي أو أيديولوجي معين، يحفل بالكثير من التزيين والتنميق والتنزيف المخالف للواقع،

[1]– هيئة الاذاعة البريطانية، ترسيبات ويكيليكس: الموقع ينشر اكبر مجموعة على الاطلاق من الوثائق السرية للاستخبارات الامريكية، نشر بتاريخ17 مارس 2017، تصفح بتاريخ 02-05-2018.

وبالتالي تنقل كل التجاوزات الحاصلة التي تمس المصلحة العامة، سواء كان دلك في جوانب الخدمات والمصالح والأنظمة وما يحدث من اختراقات للقوانين التي تحكم المواطن والمسؤول، مما جعل فاعلية هذه الوسائل والقائمين عليها على أهمية عالية لدى المجتمع والمسؤولين.

فالمسؤولين والموظفين الفاسدين الآن أصبحوا يتخوفون، من الفضائح التي أصبح لها انتشار كبير، بسبب مواقع التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت المواضيع الشائعة فيها، هي المواضيع الشارع أيضا، في حالة فساد مكشوفة مصورة أو مسجلة أو تنشر عنها وثائق، لن تمر بالطرق التقليدية عن طريق القضاء والعقوبات الإدارية فقط، وإنما هناك نظرة المجتمع التي تبقى تلاحق المفسد، كما هناك ضمتن أكثر لتسريع الإجراءات القانونية والإدارية، مع تشديد العقوبات، لحجم الانتشار واهتمام الرأي العام والاستقطاب الإعلامي.[1]

المطلب الثالث: اهمية مواقع التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد الاداري

اصبحت شبكات التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن ذات اهمية بالغة، وتعد من اقوى ادوات المشاركة الالكترونية، وتلعب دورا كبيرا في التاثير على بعض الممارسات التي تدخل ضمن الفساد الاداري، سواء بالضغط عن طريق الكشف والفضح، او الاصلاح بالنصح والارشاد زحملات التوعية ونشر القيم والثقافة المناهضة للفساد، وباتت مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة واداة لتغيير بعض هذه الممارسات اضافة الى انها اصبحت منبرا للدفاع عن القضايا ونشر المطالب ورفع التظلمات، وتتحمل هذه الشبكات عبر مستخدميها مسؤولية في مكافحة الفساد بكافة اشكاله، فهي فيما تنشره تعد انذارا اوليا ومصدرا مهما للكشف عن الفساد وفضح من يمارسه ويقوم عليه، نظرا لما تتميز به هذه الشبكات من السرعة في ايصال المعلومة والتفاعلية العالية التي تتسم بها، وهذا الانذار الاجتماعي للجهات المعنية يعد نموذجا مثاليا لكشف كل اشكال الفساد، وسيصب في المصلحة العامة، خاصة في الحالات التي تتعلق بتوثيق الفساد الاداري،

[1]– عواض الخديدي، مواقع التواصل...رقيب مجتمعي يكافح الفساد، نشر بتاريخ 09جانفي 2016، تصفح بتاريخ 02 ماي 2018

وفضح ممارساته على اوسع نطاق، وذلك من خلال ما يتداوله مستخدمي هذه الشبكات عن بعض جوانب سوء تنفيذ المشاريع الخدمية والتجاوزات والقصور في الاداء في بعض القطاعات الحكومية والخاصة. [1]

وتخدم وسائل ومواقع التواصل الاجتماعي، في مجال مكافحة الفساد الاداري غرضين متميزين وفقا للهيئة:

- التحليل، التعليق والدعوة
- التحقيق والتزود بالمصادر

ياخذ الغرض الأول: شكل مشاركات المدونات، والمراجعات القانونية والعروض التقديمية التي تنقل المعرفة او تسعى الى نشر الكلمة حول موضوع معين وتعمل مثل هذه التبادلات لتحسين التحليل وجعل الابلاغ عن جهود مكافحة الفساد اكثر قوة، كما تشير العديد من الاراء والمتابعين الى ان وكالات انفاذ القانون والحكومات تقرأ في كثير من الاحيان، المدونات مثل مدونة: the fcpa blog، وصفحات التواصل الاجتماعي المهتمة بحالات الفساد، لمواكبة التحديثات في مجتمع مكافحة الفساد.

وياخذ الغرض الثاني: شكل تحقيقات مواقع التواصل الاجتماعي والاستعانة بمصادر عبر موقع الويب التي تسمح للمتطوعين او المستخدمين النهائيين بتقديم المعلومات والتعليقات. فمثلا الموقع الالكتروني الهندي باسم "انا دفعت رشوة " i paid a bribe_ – هو موقع يقوم بجمع تقارير مجهولة الهوية عن الرشاوي المدفوعة، ورشاوي مطلوبة ولكنها غير مدفوعة، ورشاوي كانت متوقعة ولكنها لم تدفع، كما يوجد الموقع الالكتروني الروسي: "rospil" وهو موقع الكتروني

[1]– تركي بن عبد الوهاب بن عبد الله العبد الوهاب، اثر شبكات التواصل الاجتماعي في كشف الفساد الاداري من وجهة نظر العاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص العلوم الادارية، كلية الدراسات العليا، السعودية، الرياض، دامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2013، ص 52

يقدم للمتطوعين منصة لتحليل خقود ومناقصات الحكومة الروسية، لمعرفة اشارات الفساد في المشتريات والصفقات الحكومية.

رغم اهمية مواقع التواصل الاجتماعي –انها سلاح ذو حدين – من حيث مخالفة مستخدميها في حالات كشف الفساد لكثير من الامور في نظام وقوانين الجرائم المعلوماتية وجهل الكثيرين بذلك، فبدلا من ان يكون كاشف الفساد طالبا لانفاذ القانون، يصبح مطلوبا لانفاذ القانون عليه، حيث ان نشر كثير من الامور بدون اذن قضائي يعد من التشهير، وذلك جريمة في نظام الجرائم المعلوماتية، وعند ذلك يصبح ناشر هذا الخبر مخالف وقد يحاسب في حال" طالب" المشهر به ذلك.

ومع ان مواقه التواصل الاجتماعي تظهر كادوات مفيدة في المشاركة الالكترونية، لكن يجب النظر لها كعنصر واحد فقط في جهود مكافحة الفساد، فيكون التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي اكصر فعالية، عندما يتم دمجه في إطار إستراتيجية اوسع للمشاركة الالكترونية والاصلاح الإداري، وتسهل تواصله بالمؤسسات الرسمية مع حماية وضمانات قانونية. [1]

[1]– عواض الخديدي، مواقع التواصل...رقيب مجتمعي يكافح الفساد، نشر بتاريخ 09جانفي 2016، تصفح بتاريخ 02 ماي 2018

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري

– لقد تم إطلاق مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر منذ فترة وجيزة لكنه لم يتجسد بعد على ارض الواقع وذلك بسبب جملة من العقبات نذكر منها مايلي:

1- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.

2- التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية دول العالم المتقدم في هذا المجال لاسيما وأن الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- محدودية الانتشار واستخدامات الانترنت في الجزائر، ذلك أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة.

4- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، وتسير بوتيرة بطيئة رغم تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في الوصول لحساباتهم.

5- هناك أيضا المعوقات المتعلقة بالجانب التشريعي المتمثل في غياب قانون المعاملات الالكترونية.

6- بطء عملية اتخاذ القرارات وعملية الإصلاح والاندماج بالإضافة إلى طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري وانخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها.

7- ضعف المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري رغم ارتفاعه الملحوظ في السنوات الأخيرة في مقابل تواضع المعلوماتية والتفاعل الالكتروني.

8- إن الإدارة الالكترونية في الجزائر لازالت في مهدها ولازالت بذرتها الإدارية تنمو وبشكل بطيء مقارنة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت السباقة في تبني مدخل الإدارة

الالكترونية ضمن ما يسمى بعملية الترقية الإدارية وتطوير الخدمات وتحسينها بشكل يرقى إلى مستوى طموحات المواطن. [1]

[1]– خرشي الهام مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة الكترونية لطلبة السنة الثالثة، السداسي الثاني الموسم الجامعي: 2019– 2020، ص ص24–25

خاتمة

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول ان الادارة الالكترونية كتطبيق تمثل احد نماذج الادارة الحديثة التي تعمل على تفعيل الاداء وتقليل التكلفة وتحقيق وفورات مالية بالاضافة الى تحسين الخدمات ونيل رضا الجمهور وجعل ذلك واقعا ملموسا من خلال العديد من المؤشرات التي تؤكد على فعالية هذا النظام الاداري الحديث وقدرته على تخطي مشاكل نظم الادارة التقليدية وتجاوز قضايا الفساد الاداري الذي يشكل عائقا امام التنمية الادارية والتنمية الشاملة ككل، كما ان فعالية الادارة الالكترونية ليس مردها فقط تبني ما توفره نكنولوجيات المعلومات والاتصالات من تقنيات بل بتبنيها مبادئ النفتاح وتفعيل قنوات المشاركة والتعاون وتمكين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرمسية في صناعة القرار وعمليات تقييم، الرقابة والمساءلة وغيرها من العمليات الادارية.

ان الادارة الالكترونية تمتلك كنظام اداري حديث مقومات التغيير والتطور وهذا ما لمسناه من خلال واقع الادارة الجزائرية فقد اخرجت الادارة الالكترونية جهود مكافجة الفساد الاداري من الاطار التقليدي الضيق وغير الفعال الى اطار اوسع يساهم فيه الجمهور بشكل فعال وغير محدود فبالاعتماد على نظم المعلومات المفتوحة والشفافية والافصاح في الاجراءاتن الحكومية يتم تمكين الجمهور والفواعل غير الرسمية واعطائهم القدرة على الضغط وبالتالي تفعيل اكثر الادوار التقليدية المتعلقة بالمؤسسات الرمسية والجهات المختصة.

واكثر من ذلك ان يمارس الجمهور دور المشاركة والتشاور عن طريق القنوات الالكترونية السريعة والفعالة كما تجاوزت الادارة الالكترونية الاليات التقليدية في مواجهة الفساد واوجد تاليات جديدة ومستحدثة لم تكن معروفة من قبل مثل الخدمات الالكترونية والتي يتم تقديمها باجراءات واضحة دون تعقيدات الاجراءات الورقية مع استخدام اكثر للالة او الشاشة وتقليل التفاعل مع الموظفين والية المشاركة الالكترونية سواء عبر القنوات الحكومية والرسمية او عبر قنوات اخرى غير رسمية يتواجد فيها الجمهور ويتحكم فيها بشكل اكبر.

وايضا الرقابة الالكترونية سواء في شقها الالي او البرمجي حيث يضرب الفساد بقوة عن طريق الافصاح ونشر البيانات حول المستفيدين من الانفاق الحكومي وايضا ما عرفناه بالية الرقابة وادارة الموارد البشرية حيث يمكن للمدراء المباشرين متابعة والتقصير، الغياب والاهمال الوظيفي، بطرق تقنية وبرمجية اكثر فعالية، ومباذرة العدالة الالكترونية.

وبالتالي فان تطبيق الادارة الالكترونية وممارستها كنظام اداري يعتمد على بنية تحتية للمعلومات والاتصالات قد تسهم في بناء ادارة شفافة ومؤسسات حكومية تملك ثقة الدمهور الذي يعمل على ان يساهم اكثر في محاربة الفساد الاداري سواء عن طريق انظمة التبليغ، والضغط على المؤسسات الرسمية والمختصة، او المساهمة في صناعة وترشيد القرارات بالمشاركة فيها عن طريق المشاورات والتعاون عبر القنوات المختلفة.

لكن وجود مؤشرات للفساد، وتراجع الشفافية خاصة من خلال ما اطلعنا عليه يدفعنا الى الاعتقاد بان تطبيق الادارة الالكترونية، ليس اداة للقضاء على الفساد الاداري، حيث ان دور العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، قد يكون اكثر اهمية، بعد ان وصلت الادارة الالكترونية الى مستوى عالي من التطبيق والممارسة.

بالإضافة الى ان تعدد الخيارات التكنولوجية قد يؤدي الى مخاطر جديدة، ترفع التوقعات بفشل الحكومات في التصدي لها مما ياتي بنتيجة عكسية لما هو متوقع من تطبيق الادارة الالكترونية فتنخفض الثقة في الحكومات ويتراجع دور الجمهور وتضعف علاقته بالمؤسسات الحكومية.

ومن خلال هذه النتائج يمكن ان نخلص للتوصيات التالية:

-الاستثمار في مشاريع الادارة الالكترونية، وتفعيل اليات مكافحة الفساد الاداري يتطلب معه ايضا جهود واستثمارات في تحسين المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، التي يمكن ان يساعد تردي اوضاعها الى ظهور الفساد او انتشاره.

-ترقية الثقافة التي تعتمد على البيانات في القطاع العام والمؤسسات الحكومية لرفع الثقة في شفافية ونزاهة المؤسسات الحكومية.

-السعي لضمان الاستخدام المتسق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات والمجالات العمومية ودجميع المستويات الحكومية.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول ان فعالية تطبيق الادارة الالكترونية واثرها في مكافحة الفساد الاداري في الجزائر كنتيجة لابد ان تاتي بوجود ارادة سياسية تدفع بمشروع التحول الالكتروني من خلال تبني العديد من المبادرات والمشاريع الداعمة لارساء المبادئ الحديثة في الادارة الجزائرية ومسايرة الحكامة الجيدة وفي مقدمتها الشفافية ونشر المعلومات والافصاح عن السياسات الحكومية وسرعةالاستجابة في الخدمات العامة للجمهور بما يكرس ويعمق عنصر المساءلة داخل المرفق العام وهي كلها معايير تحد او تقضي على الممارسات المختلفة للفساد الاداري داخل مؤسسات الادارة الحكومية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المؤلفات:

- ابراهيم الخلوف الملكاوي، ادارة المعرفة–الممارسات والمفاهيم–، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2017.
- ابراهيم الخلوف الملكاوي، ادارة المعرفة–الممارسات والمفاهيم–، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2017.
- ابو دية، احمد الفساد:سبله واليات مكافحته من منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، عمان.
- احمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والادارية ودورها في الحد من الفساد الاداري، القاهرة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2016.
- اسماعيل خليل اسماعيل، نائل حسن عدس، المحاسبة الحكومية، عمان، دار اليازوري العلمية، 2010.
- بشير قناد، مبادئ الاعلام الالي، مكتبة المحمدية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- بلال خلف السكارنة، دراسات ادارية معاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ط2، 2010.
- بيرلاكوم، الفساد، (ترجمة سوزان خليل)، ط1، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2003.
- توفيق عبد الرحمن، الادارة الالكترونية، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للادارة، 2003.
- حسين محمد الحسن، الادارة الالكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
- الحمادي، عبد العزيز بسام، مفاهيم ومتطلبات الحكومة الالكترونية، معهد الادارة العامة، مؤتمر الحكومة الالكترونية، الرياض(29يناير) 2002.
- حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر، دراسة مقارنة للدول النامية، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003.

- خضر مصباح اسماعيل طيطي، ادارة المعرفة–التحديات والتقنيات والحلول –، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2010.
- الذنيبات، محمد محمود، اثر الرشوة على النظام الاقتصادي والتنمية، خطورتها على المجتمع، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب بالرياض، الرياض، 1992.
- ربحي مصطفى عليان، الادارة الالكترونية، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.
- روزيندانا، اهمية دور القيادة في محاربة الفساد في اوغندا في الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير كيمبرلي ان اليون(ترجمة جمال امام)، ط1، مركز الاهرام للترجمة والنشر.
- زين العابدين محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994.
- السالمي علاء عبد الرزاق محمد، الادارة الالكترونية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007.
- سعد غالب ياسين، الادارة الالكترونية، عمان، دار اليازوري العلمية، 2009.
- شتار، السيد علي، الفساد الاداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، الاسكندرية، 2003.
- شريف الحموي، الاتجاهات الحديثة في دار المكاتب والسكرتاريا، دار يافا للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- الشيباني، محمد عبد الله، الخدمة المدنية على ضوء الشريعة الاسلامية مدخل النظرية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1977.
- الشيخ داوود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
- الشيخ داوود، عماد صلاح عبد الرزاق، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
- عادل حرحوش المفرجي واخرون، الادارة الالكترونية (مرتكزات فكرية ومتطلبات تاسيس عملية)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2007.

- عارف، ديالا الحج، الاصلاح الاداري "الفكر والممارسة"، ط1، دار الرضا، دمشق، 2003.
- عامر قنديلجي، عبد الستار العلي، غسان العمري، مدخل الى ادارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ط1، 2009.
- عامر قنديلجي، عبد الستار العلي، غسان العمري، مدخل الى ادارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ط1، 2009.
- عبد الفتاح بيومي المجاري، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2004.
- عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر العربي، الجزء الأول، الاسكندرية، مصر، 2003.
- عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري، ماهيته، اسبابه، مظاهره، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2011.
- علاء عبد الرزاق السالمي، الادارة الالكترونية، عمان ودار وائل للنشر 2008.
- علي جعفر عبد السلام، التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية في ابحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، المجلد الأول، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1424 هـ.
- عمار بوحوش، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2006.
- عمار بوحوش، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار المغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 2006.
- عمر احمد همشري، ادارة المعرفة–الطريق الى التميز والريادة –، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2013.
- عمر احمد همشري، ادارة المعرفة–الطريق الى التميز والريادة –، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2013.

- عمر موسى جعفر القريشي، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015 .
- فداء حامد، الادارة الالكترونية الاسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2015.
- قرموش فاطمة الزهراء، الواقع التشريعي لحق الحصول على المعلومات في الجزائر، 2017.
- ماجد الدين فيروز ابادي، القاموس المحيط، باب الدال فصل الفاء، دار الحديث، الطبعة08، القاهرة، 2005.
- محمد القدوة، الحكومة الالكترونية والادارة المعاصرة، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- محمد المتولي، ادارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، بحث قدم الى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي في الفترة من 24-26 ابريل، 2003.
- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.
- محمد سمير احمد، الادارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- محمد ياسر عبد العال، الادارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، جامعة الدول العربية، 2016.
- مزهر شعبان العاني، شوفي ناجي جواد، الادارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
- مصطفى يوسف الكافي، الادارة الالكترونية، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، 2011.
- معابرة محمود محمد، الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية، دراسة مقارنة القانون الاداري، ط1، دار الثقافة للنشر، عمان، 2011.

- نجم عبود نجم، اخلاقيات الادارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2006.
- نور الدين شنوفي، محاصرات في المناجمت العمومي، الجمهور المستهدف: الموظفون المرشحون لرتبة متصرف، الجزائر، 2016.
- هلال محمد عبد الغني حسن، مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على اسباب الفساد، مركز تطوير الاداء والتنمية، مصر الجديدة، 2007.
- هيم الفلكاوي، الحكومة الالكترونية، مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد 19، السنة الخامسة، نوفمبر، 2002.
- ياسر محمد عبد العال، الادارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2016.

الرسائل الجامعية:

- ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والاداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر2014.
- بكر فواز عبد الله الجبالي، اثر تنظيم المعرفة في فعالية اداء البنوك، التجارية الاردنية، دراسة تطبيقية في قطاع البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير، قسم الاعمال الالكترونية، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2012.
- تركي بن عبد الوهاب بن عبد الله العبد الوهاب، اثر شبكات التواصل الاجتماعي في كشف الفساد الاداري من وجهة نظر العاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص العلوم الادارية، كلية الدراسات العليا، السعودية، الرياض، دامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2013.
- جقبوب اسامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص ادارة ومالية، دور الادارة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري، جامعة العقيج اكلي محند اولحاج، البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، الجزائر، 2018.

- الجمعية العامة للامم المتحدة، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، القرار، رقم 58-04، الامم المتحدة، 21 نوفمبر 2003.
- جيلالي بوزكري، الادارية الالكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وافاق، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص ادارة الاعمال والتسويق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016.
- حماد مختار، تأثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007.
- حنان نعمان على الشريف، اثر المسائلة الادارية على الاداء الوظيفي للعاملين الاداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطا ع غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الاعمال، قسم ادارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
- خضير شعبان، الفساد، انواعه واسبابه واثاره وطرق علاجه، المادة: الخلافة والوجابة، قسم الجيولوجيا، معهد علوم الارض والكون، جامعة باتنة 2، الجزائر 2018.
- خضير شعبان، الفساد، انواعه واسبابه واثاره وطرق علاجه، قسم الجيولوجيا، معهد الارض والكون، جامعة باتنة2، الجزائر، 2018.
- خضير شعبان، الفساد، انواعه واسبابه، واثاره وطرق علاجه، قسم الجيولوجيا –معهد علوم الارض والكون – جامعة باتنة2، الجزائر، 2018.
- ردايدة رمزي، محمود حامد، اصر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الاردن، 2006.
- ريان بكوش، اثر ادارة المعرفة على تمييز الاداء المؤسسي، دراسة حالة مؤسسة مامي فارم، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014.
- زكية بنت ممدوح قاري عبد الله طاشكندي، ادارة المعرفة اهميتها، عملياتها من وجهة نظر مديرات الادارات والمشرفات الاداريات بادارة التربية والتعليم بمدينة مكة المكرمة

ومحافظة جدة، متطلب تكميلي للحصول على مذكرة الماجستير، قسم ادارة تربية وتخطيط، كلية التربية، جامعة ام القرى، السعودية، 2008.

- ساري عوض الحسنات، معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات الفلسطينية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات التربوية، تخصص ادارة تربوية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011.
- سعي حنان، دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري، دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بام البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2016.
- سعي حنان، دور الادارة الالكترونية في التقليل من الفساد الاداري، دراسة حالة مديرية المصالح الفلاحية بام البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2016.
- سكر، ماجد، التواصل الاجتماعي أنواعه –ضوابطه –آثاره –معوقاته –دراسة قرآنية موضوعية، ص10 ، أصل الكتاب رسالة ماجستير أُجيزت من الجامعة الإسلامية بغزة عام 2011 م، بإشراف الدكتور جمال الهوبي.
- صباح بلقيدوم، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة غير منشورة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012-2013.
- طالب محمد جبار، حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة القادسية، 2016.
- عادل حريزي، دور الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019-2020.

- عاشور عبد الكريم .(2010) .دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر .رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة قسنطينة :الجزائر.
- عاقلي فضيلة، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد القيت على طلبة السنة اولى ماستر، تخصص تسيير الميزانية والتسيير العمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2016-2017.
- عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، اطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل، م، د في علم الاجتماع، تخصص ادارة الاعمال، 2015-2016.
- عبان عبد القادر، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية، بلدية الكاليتوس العاصمة، اطروحة نهاية الدراسة بنسب شهادة دكتوراه ل، م، د في علم الاجتماع، تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
- عبد الله بن عبد الكريم السالم، استراتيجية الحد من الفساد الاداري(حالة دراسة المملكة العربية السعودية)ندوة ادارة المال العام، التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009.
- عبلة حمادي، دور ادارة المعرفة في بناء المنظمة المتعلمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2012.
- عريشة محمد هشام، محاد حمزة، الفساد في الادارة المحلية وطرق معالجته، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق، تخصص ادارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016-2017.
- علي بقشيش، اشكالية تاصير الفساد الاداري على برامج التنمية وتطبيق اليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر2012-2013.

- عماد بوقلاشي، الادارة الالكترونية ودورها في تحسين الادارات العمومية(دراسة حالة وزارة العدل)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.
- العمري نوها، دور الادارة الالكترونية في سير المرفق العام، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون العام، تخصص ادارة ومالية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2016-2017.
- فهد محمد الغنام، مدى فعالية الاساليب الحديثة لمكافحة الفساد الاداري في وجهة نظر اعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الادارية، الرياض، السعودية.
- قصاص عبد الحميد، جرائم الفساد في النظام القانوني الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، القسم العام فرع القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013-2014.
- محمد بن احمد بن محمد الفرازي "اثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم برامج وسياسات ادارة الموارد البشرية: نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان "، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص: ادارة الاعمال، اللاذقية، جامعة تشرين، 2009.
- محمد حسين الرفاعي، الادارة بالمشاركة واثرها على العالمين والادارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص ادارة الموارد البشرية، كلية الادارة، بريطانيا، جامعة سانت كليمنتس العالمية، 2009.
- مختار حماد، تاثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.
- مختار حماد، تاثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

- مسعودي مسعودة، مذكرة مقدمة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية:تخصص سياسات عامة وتنمية، الادارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري، دراسة حالة بلدية اولاد خالد–ولاية سعيدة.
- موسى، عيسى عبد الباقي، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد "دراسة تحليلية ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2004.
- نصيرة شيبوب، الادارة البنكية في الجزائر (دراسة ميدانية حول انظمة النقد الالي)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2012–2013.
- نضال محمد الزطمة، دراسة المعرفة واثرها على تمييز الاداء، دراسة تطبيقية على الكليات والمعاهد التقنية المتوسطة العاملة في قطاع غزة، الجامعة الاسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، 2011.
- نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تطبيقاتها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011.
- الهاشمي مزهود، مصطفى باجي، دور الادارة الالكترونية في تكريس الشفافية الادارية ومكافحة الفساد الاداري والمالي، مخبر الدراسات القانونية التطبيقية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

المجلات:

- ابتهال محمد رضا داوود، الفساد الاداري واثاره السياسية والاقتصادية اشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد، مجلة الدراسات الدولية، عدد48، جامعة، بغداد، العراق، 2011.
- ابراهيم توهامي، ناجي لتيم، مداخلة بعنوان: قراءة تحليلية في مضامين وابعاد ودلالات الفساد الاداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، ملتقى وطني حول:حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6و7 ماي 2012.

- احلام محمد شواي، الادارة الالكترونية وتاثيرها في تطوير الاداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامع بابل، العلوم الانسانية، كلية الاداب، جامعة بابل، المجلد24، العدد 2016.
- أحمد بن عيشاوي، اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مستويات العمال، مجلة الباحث، العدد07، جامعة ورقلة، 2008.
- امال غنو ، تفعيل الشفافية الادارية كالية لمكافحة الفساد الاداري، مجلة: المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد، 10، باتنة، جامعة الحاج لخضر ، 2017.
- ايمان صوفي، مريم قوراري. مداخلة بعنوان:"اخلاقيات العمل كاداة للحد من ظاهرة الفساد الاداري في الدول النامية "، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، يومي 6و 7 ماي، 2012.
- بن عيشاوي أحمد، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، العدد ، 07، 2010.
- بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2012.
- حسام نبيل، متطلبات التحول للتقاضي الالكتروني، جريدة عالم رقمي، الاحد 27 يوليو، 2016
- حكيم غريب، مداخلة بعنوان، مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الامن المجتمعي:الرهانات والاستراتيجيات، ندوة نقاشية علمية دولية حول عولمة الاعلام السياسي وتحديات الامن القومي للدول النامية، يوم 11 افريل 2017، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2017.
- رابحي بوعبد الله، دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية (التجربة الجزائرية ا نموذجا)، المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي تيسيمسيلت (الجزائر)، 2020، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 04. العدد 01(2020).
- رابحي بوعبد الله، دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات العمومية (التجربة الجزائرية ا نموذجا)، المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي تيسيمسيلت (الجزائر)، 2020، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد: 04. العدد 01(2020).

- راضية سنقوقة، دور الادارة الالكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثاني عشر، جانفي 2018 جامعة باتنة.
- راضية سنقوقة، دور الادارة الالكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثاني عشر، جانفي 2018 جامعة باتنة.
- سعيد مقدم، واقع ومقتضيات تنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الإدارة، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجزائر.
- شعبان فرج، الحكومة الالكترونية:اطارها النظري والمفاهيمي، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول "متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر:تجارب بعض الدول، جامعة سعد دحلب، البليدة–الجزائر، 2013.
- طارق الحاج، بحث بعنوان "مظاهر الفساد المالي والاداري "، نقلا عن كتاب ابحاث الملتقى الدولي العلمي السابع حول: الفساد الاداري والمالي المشكلة وسبل العلاج.
- عامر الكبيسي، الفساد الاداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للادارة، يونيو 2000.
- عبد الباسط بن عبيد، مداخلة بعنوان" اهمية تدريب الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول:متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، دراسة تجارب بعض الدول يومي13–14، البليدة، جامعة سعد دحلب، 2013.
- عبد الحليم بن مشري وعمر فرحاتي، "الفساد الاداري مدخل مفاهيمي"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 5، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2009.
- عبد القادر موفق، البلدية الالكترونية كالية لتزيز الشفافية الادارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 40، جوان، 2015.
- عبد اللطيف اسار فخري، اثر اخلاقيات الوظيفة في تقبل الفساد الاداري في الوظائف الحكومية، مجلة العلوم الانسانية، العدد29 يونيو، 2006.

- علي حسين باكير، المفهوم الشامل للادارة الالكترونية، مجلة اراء حول الخليج، مركز الخليج للابحاث، الامارات، العدد، 23، اوت 2006.
- غسان قاسم داود اللامي، تحليل مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات(دراسة استطلاعية بيئة عمل عراقية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، العراق.
- فيصل علواني الطائي، اميمة حميد العادلي، استراتيجيات ادراة المعرفة والاستراتيجية الامثل لادراة المعرفة في المكتبات الجامعية العراقية: دراسة حالة لمكتبات جامعة كربلاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، المجلد التاسع، تموز 2014.
- فيصل علواني الطائي، اميمة حميد العادلي، استراتيجيات ادراة المعرفة والاستراتيجية الامثل لادراة المعرفة في المكتبات الجامعية العراقية:دراسة حالة لمكتبات جامعة كربلاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، المجلد التاسع، تموز 2014.
- قاسم علوان سعيد الزبيدي وخير الله سبهان عبد الله الجبوري، دور مواقع التواصل الاجتماعي في صورة 25 يناير 2011 المصرية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، تكريت، جامعة تكريت، 2015.
- لمين علوطي، الادارة الالكترونية للموارد البشرية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 24، المركز الجامعي يحيى فارس، المدية، 2008.
- مبني نور الدين ولصلج عائشة، "المواطنة الرقمية:عندما تصبح مواقع التواصل الاجتماعي فضاء للنقاش العمومي"، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد، 11، سطيف، جامعة محمد لمين دباغين، 2015.
- محمد نور بن ياسين فطاني، عصام بن يحيى الفيلالي، الحكومة الالكترونية، مجلة نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، العدد، 1427، 09 هـ جدة.
- محمود صدام جبر، الموجة الالكترونية القادمة: الحكومة الالكترونية، مجلة الاداري، مسقط. العدد 91، ديسمبر2002.
- مصطفى بوشامة، مداخلة بعنوان "الحكومة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. نحو حكومة الكترونية –دراسة حالة بعض التجارب الدولية النموذجية–"، الملتقى العلمي

الدولي حول: متطلبات ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر –دراسة تجارب بهض الدول– يومي 13، 14 ماي 2013، البليدة: جامعة سعاد دحلب، 2013.

- معمر بوطالبي، سايب زيتوني، "الاصلاح الاداري الالكتروني كسبيل لمكاقحة الفساد الاداري والمالي في الادارة العمومية"، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 4، الجلفة، جامعة عاشور زيان، 2012.
- المنظمة العربية للتنمية الادارية (اعمال المؤتمرات)، اليات حماية المال العام والحد من من الفساد الاداري:بحوث واوراق عمل الملتقي العربي الثالث المنعقد في الرباط بالمملكة المغربية، ماي 2008، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2009.
- المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لكلية الشريعة، وسائل التواصل الاجتماعي واثرها على المجتمع، نظرة شرعية اجتماعية قانونية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014.
- موسى عبد الناصر ، محمد قريشي، مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي، (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا)، جامعة بسكرة، الجزائر ، مجلة الباحث، عدد 09، الجزائر ، 2011.
- موسى عبد الناصر ، محمد قريشي، مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي، (دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا)، جامعة بسكرة، الجزائر ، مجلة الباحث، عدد 09، الجزائر ، 2011.
- نبيل بوفليح، سارة جريو ، "دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد04، العدد، 2018.
- هندة غزيوي، "الجهود العربية والدولية مكافحة الفساد من منظور قانوني "، مجلة:البحوق والدراسات الانسانية، العدد 12، الجزائر –سكيكدة:جامعة 20اوت1955، 2016.
- هيئة الاذاعة البريطانية، ترسيبات ويكيليكس: الموقع ينشر اكبر مجموعة على الاطلاق من الوثائق السرية للاستخبارات الامريكية، نشر بتاريخ17 مارس 2017، تصفح بتاريخ 2018-05-02.
- الياس بوضياف، عز الدين بن تركي، مداخلة بعنوان "افاق تطبيق نظام ادارة الحودة الشاملة في قطا ع الاتصالات السلكية واللاسلكية"، ملتقى دولي حول ادارة الحودة الشاملة في قكا ع الخدمات، قسنطينة، جامعة منتوري، 2010.

المواقع الالكترونية

– عواض الخديدي، مواقع التواصل...رقيب مجتمعي يكافح الفساد، نشر بتاريخ 09جانفي 2016، تصفح بتاريخ 02 ماي 2018

– احمد السيد الكردي، خصائص الادارة الالكترونية، موقع اطلع عليه في 2022.09.13 WWW.KENANA ON LINE.COM

– يماني هناء، الفساد الاداري من منظور اسلامي، مقال منشور على الانترنت.

– هيئة تنظيم الاتصالات لدولة الامارات العربية المتحدة، الدليل الارشادي لممارسات المشاركة الالكترونية والتواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية لدولة الامارات العربية المتحدة، ط2، 2016، نسخة الكترونية اخر تعديل عليها في 13جويلية2017، تم الاطلاع عليها بتاريخ 22افريل 2018.

– هيئة تنظيم الاتصالات لدولة الامارات العربية المتحدة، الدليل الارشادي لممارسات المشاركة الالكترونية والتواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية لدولة الامارات العربية المتحدة، ط2، 2016، ص 6، نسخة الكترونية اخر تعديل عليها في 13جويلية2017، تم الاطلاع عليها بتاريخ 22افريل 2018.

محاضرات:

– خرشي الهام مقياس: الإدارة الإلكترونية في الجزائر، شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة الكترونية لطلبة السنة الثالثة، السداسي الثاني الموسم الجامعي: 2019–2020.

المؤلفات باللغة الأجنبية:

–ADERONKE A، ONI AND EDEKUNLE O، –CRITICAL SUCCESS FACTOR IN E-DEMOCRACY IMPLEME NTATION-ENCYCLOPEDIA OF INFORMATION SCIENCE AND TECHNOLOGY، FOURTH EDITION، PENNSYLVANIA، INFORMATION SCIENCE REFERENCE، 2018.

MARIA A WIMMER AND EFTHIMIOS، TAMBOURIS –ONLINE ONE TOP GOVERNEMMENT-A WORKING FRAMEWORK AND REQUIREMENETS INFORMATION SYSTEMS: THE E-BUSNESS CHALLENGE، USA-NEW YORK SPRINGER BUSNESS MEDIA-LLC ،2002.

-RAKESH K ARORA MANOJ K GUMPTA ،E-GOVERMANCE USING DATA WAREHOUSING AND DARTA MINING ،INTERNATIONAL JOURNAL OF COMPUTER APPLICATIONS ، VOLUME ;169 ،NEW YORK FONDATION OF COMPUTER SCIKENCE ،2017.

-the baltic insetute of finlalnd، » the e- participation »published on(w.d.p) ،access on:24-04-2018.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة:.....ب

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية..... 12

المطلب الأول: الادارة الالكترونية (تعريفها ونشأتها) 13

الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية..... 13

الفرع الثاني: نشأة الإدارة الالكترونية 16

المطلب الثاني: مبادئ واهداف الادارة الالكترونية 22

الفرع الأول: مبادئ الإدارة الالكترونية..... 22

الفرع الثاني: أهداف الإدارة الالكترونية 24

المطلب الثالث: متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الالكترونية 26

الفرع الأول: متطلبات التحول إلى الإدارة الالكترونية..... 26

الفرع الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية 31

المبحث الثاني: مفهوم الفساد الإداري 34

المطلب الأول: الفساد الإداري (تعريفه، مظاهره، خصائصه)..... 34

الفرع الأول: تعريف الفساد الاداري 34

الفرع الثاني: مظاهر الفساد الاداري..... 37

الفرع الثالث: خصائص الفساد الإداري..... 40

المطلب الثاني: مؤشرات وأثار الفساد الإداري وطرق مكافحته 42

الفرع الأول: مؤشرات الفساد الإداري 42

الفرع الثاني: أسباب الفساد الإداري 44

الفرع الثالث: اثار الفساد الإداري 47

الفرع الرابع: طرق مكافحة الفساد الإداري 50

المبحث الثالث: إدارة المعرفة كمنطلق للإدارة الإلكترونية 55

المطلب الأول: إدارة المعرفة (التعريف، الأهمية والعناصر) 56

الفرع الأول: تعريف إدارة المعرفة 56

الفرع الثاني: أهمية إدارة المعرفة 58

الفرع الثالث: عناصر إدارة المعرفة..... 59

المطلب الثاني: عمليات إدارة المعرفة 60

الفرع الأول: تشخيص المعرفة: 61

الفرع الثاني: اكتساب المعرفة 61

الفرع الثالث: توليد المعرفة 61

الفرع الرابع: تخزين المعرفة 62

الفرع الخامس: توزيع المعرفة 62

الفرع السادس: تطبيق المعرفة 63

المطلب الثالث: إستراتيجيات التحول الإداري نحو إدارة المعرفة 64

الفصل الثاني: تطبيقات الادارة الالكترونية في الجزائر

المبحث الأول: آليات تنفيذ الادارة الالكترونية في الجزائر 69

المطلب الأول: اصلاح المنظومة القانونية والتشريعية..... 69

المطلب الثاني: تطبيق نظم الادارة الحديثة 70

المطلب الثالث: تعزيز الشفافية وارساء المساءلة والمحاسبة 72

المبحث الثاني: مؤشرات الإدارة الالكترونية في الجزائر وأثرها في تحسين خدمة المواطنين 74

المطلب الأول: مؤشرات الإدارة الالكترونية في الجزائر 74

المطلب الثاني: ركائز تطبيق الادارة الالكترونية 75

المبحث الثالث: مشروع الادارة الالكترونية في الجزائر (2008-2013) ودوره في ترقية الخدمة العمومية 76

المطلب الأول: محاور تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر 76

المطلب الثاني: تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية على مستوى الجماعات الاقليمية 79

المطلب الثالث: تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية على مستوى القطاعات 80

الفصل الثالث : الادارة الالكترونية كالية فعالة في محاربة الفساد الاداري في الجزائر

المبحث الأول: المشاركة الالكترونية كالية في محاربة الفساد الاداري 84

المطلب الأول: تعريف المشاركة الالكترونية 84

المطلب الثاني: متطلبات المشاركة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري 84

المطلب الثالث: البيانات المفتوحة ونظام المشاركة الالكترونية لمكافحة الفساد الاداري 86

المبحث الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي في محاربة الفساد الاداري..... 90

المطلب الأول: تعريف وسائل التواصل الاجتماعي: 90

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي ودور المواضيع الرائجة في مكافحة الفساد الاداري 91

المطلب الثالث: اهمية مواقع التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد الاداري 93

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الادارة الالكترونية في محاربة الفساد الاداري 96

خاتمة..... 99

قائمة المصادر والمراجع 103

الملخص:

تعتبر الإدارة الالكترونية أسلوبا إداريا جديا يتماشى وتطورات التكنلوجيا الرقمية وقد حقق تطبيقها في العمل الإداري ميزات هامة فيما يخص نجاعة التسيير الإداري والمالي للمرافق العامة ويمكن للرقمنة أن تساهم في جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي عبر ما توفره من شفافية ودقة في البيانات وتسهيل عمل عمل آليات الرقابة على المال العام والأعوان العموميين والموظفين كما تقدم الإدارة الالكترونية أدوات وتطبيقات جديدة لمكافحة الفساد الإداري مثل: الخدمات الالكترونية، المشاركة الالكترونية الرقابة الالكترونية العدالة الالكترونية وإدارة الموارد البشرية الالكترونية وتعد كلها آليات ذات كفاءة وذلك من خلال إعتماد تكنلوجيا المعلومات والاتصال لاسيما فيما يتعلق بمسائل الشفافية اذ تجعل المؤسسات الإدارية العامة مرئية ومفتوحة وتوفر الوسائل الالكترونية إمكانية تعزيز الروابط بين المؤسسات الإدارية العامة والمواطنين من خلال ممارسة المبادئ الحديثة للإدارة مثل المشاركة، النظام المفتوح، الشفافية وتؤكد أن المساءلة الحكومية القائمة على الأداء توجب أن تتشارك الجهود لزيادة مشاركة المواطنين ولنستكشف هذا المجال نستعرض مشاريع الإدارة الالكترونية الحديثة داخل الجزائر ونهج الرقمنة الذي انتهجته الحكومة والجهود المبذولة في محاربة الفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية للدراسة: الرقمنة، الإدارة الالكترونية، الفساد الإداري، المشاركة الالكترونية تكنولولجيا المعلومات أو الاتصال، وسائل التواصل الاجتماعي.

Abstract

E-management is a serious management method in line with the developments of digital technology and its application in administrative work has achieved important advantages in terms of the effectiveness of the administrative and financial management of public utilities and digitization can contribute to efforts to combat administrative and financial corruption through the transparency and accuracy of data and facilitate the work of control mechanisms on public funds, public servants and employees. E-services, e-participation, electronic control, electronic justice and electronic human resources management, all of which are efficient mechanisms through the adoption of information and communication technology, especially with regard to transparency issues, as it makes public administrative institutions visible and open, and electronic means provide the possibility of strengthening links between public administrative institutions and citizens through the practice of modern principles of management such as participation, open system, transparency and emphasizes that performance-based government accountability requires that they share Efforts to increase citizen participation and to explore this area ...

Keywords: digitalization, e-management, administrative corruption, e-participation information or communication technology, social media.